الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون-تيارت

كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

جباري محمد

حجاج عبد الحليم

تحت عنوان:

الصيرفة الإلكترونية ومكانتها في المنظومة المصرفية الجزائرية

دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت -466-

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. مسري جيلالي	أستاذ مساعد-أ-	رئيسا
أ. بولعباس مختار	أستاذ محاضر-أ-	مشرفا ومقررا
أ. بالعجين خالدية	أستاذ محاضر-أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر القليل لم يشكر الكثير ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، التحدث بنعمة الله شكر وتركها كفر والجماعة رحمة والفرقة عذاب "

الحمد لله القائل: ﴿وسيجزي الله الشاكرين﴾

إلهي غير بابك لا أدق ودربا غير دربك لا أشق

فهب لي من لدنك هدى وهب لي فؤادا في الحوادث لا يرق

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب الدنيا إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك الحمد لله الذي هدانا وأكرمنا ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

وصل اللهم على حبيبنا وشفيعنا محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان لجميع أساتذتنا الأفاضل الذين رافقونا طيلة مشورانا الدراسي ونختص بالذكر منهم الأستاذان الفاضلان **بولعباس مختار ومسري جيلالي** والإخوة **قايد ياسين وقيدوم زكرياء** مسؤولي بنك التنمية المحلية وكالة تيارت، الذين كانوا لنا عونا وسندا ولم يبخلوا علينا بالنصح والإرشاد فبارك الله فيهم وجزاهم عنا كل خير فإن كانت أيدينا قاصرة عن المكافأة فإن ألسنتنا مبتهلة لهم بالشكر والدعاء

كما نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل

ولا ننسى كل الطلاب إخوة وأخوات الذين شاركونا هذه الرحلة الدراسية

إهداء

إلى روح الغالي نور عائلتنا الذي فارقنا

جدي العزيز

إلى والدي الكريمين حفظهما الله

إلى جميع أفراد عائلتي صغارا وكبارا

إلى صغيرتي الغالية وسام

إلى صديقي الغالي رفيق الدرب عبد الحليم

أهدي لكم هذا العمل

جباري محمد أمين

إهداء

إلى والدي الكريمين حفضهما الله

إلى رفيقة دربي الغالية زوجتي

وصغيرتي العزيزة هاجر

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى صديقي العزيز الغالي

جباري محمد

أهدي لكم هذا العمل

حجاج عبد الحليم

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	توزيع الموظفين في البنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466	43
02-02	احصائيات حول الطلب على بطاقتي CIB و كوربورايت خلال أربع سنوات.	50
03-02	إحصائيات حول الطلب على بطاقة فيزا خلال أربع سنوات الماضية	52
04-02	عدد الإشتراكات في بطاقة ماستركارد خلال الأربع سنوات الماضية	53
05-02	عمولات ورسوم خدمات بنك التنمية المحلية بالنسبة للأفراد لسنة 2022	60
06-02	عمولات ورسوم خدمات بنك التنمية المحلية بالنسبة للمؤسسات لسنة 2022	64

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01-02	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية	44
02-02	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466	45
03-02	لبطاقة الدفع CIB الكلاسيكية لبنك التنمية المحلية	48
04-02	بطاقة الدفع CIB الذهبية لبنك التنمية المحلية	49
05-02	بطاقة كوربورايت BDL بنوعيها	49
06-02	لبطاقة فيزا الخاصة ببنك التنمية المحلية	51
07-02	بطاقة ماستركارد الخاصة ببنك التنمية المحلية بنوعيها	53
08-02	حجم الطلب على البطاقات الإلكترونية في الوكالة	54
09-02	جهاز الدفع الإلكتروني الخاص ببنك التنمية المحلية	56
10-02	صورة لمقر بنك التنمية المحلية وكالة تيارت يظهر تواجد جهاز الصراف الآلي في الواجهة.	58
11-02	آلية عمل نظام ARTS	72
12-02	نظام محاكاة القروض لبنك التنمية المحلية وكالة تيارت	75

قائمة الاختصارات

DAB	Distributeur Automatique de Billet
NFC	Near Field Communication
GAB	Guichet Automatique bancaire
TPE	Terminal de paiment électronique
EBPP	Electronic Bill Payment and Presentment
SWIFT	The society for worldwide Interbank Financial and Telecommunications
ABEF	Association professionnelle des Banques et des Etablisements Financiers
SATIM	Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique
RMI	Réseau Monétaire Interbancaire
AEBS	Algeria E-Banking Services
GIE	Groupement d'Intérêt Economique
BDL	Banque de Développement Local
ANGEM	Agence National de Gestion des Micro Crédits
CNAC	Caisse nationale D'assurance Chômage
ANADE	Agence National D'appui et de Développement de L'entreprenariat
CIB	Carte Interbancaire
ATCI	Algeria Télé-compensation Interbancaire
ARTS	Algeria Real Time Settlements

الفهرس

قائمة الأشكال ..... ب

قائمة الاختصارات ..... ب

مقدمة ..... ب

الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية 8

المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإلكترونية 10

المطلب الأول: تعريف ونشأة ودوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية 10

المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية 13

المطلب الثالث :دوافع التحول للصيرفة الإلكترونية وخصائصها 15

المبحث الثاني :مظاهر الصيرفة الإلكترونية 18

المطلب الأول :وسائل الدفع الإلكترونية 18

المطلب الثاني :وسائط الدفع الإلكتروني 24

المطلب الثالث :أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكتروني 28

المبحث الثالث :الصيرفة الإلكترونية في الجزائر 33

المطلب الأول :محطات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر 33

المطلب الثاني :مؤسسات النقد الإلكتروني في الجزائر 34

المطلب الثالث :جهود الجزائر في إطار تعزيز الصيرفة الإلكترونية 36

خلاصة 39

الفصل الثاني: الصيرفة الإلكترونية في وكالة بنك التنمية المحلية تيارت 466 40

تمهيد 41

المبحث الأول :تقديم وعرض المؤسسة 42

المطلب الأول: نشأة بنك التنمية المحلية BDL* وتقديم وكالة تيارت466 42

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL ووكالة تيارت466 44

المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية BDL ومهام وكالة تيارت466 46

المبحث الثاني: وسائل ووسائط الصيرفة الإلكترونية في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت466 48

المطلب الأول :البطاقات البنكية لبنك التنمية المحلية 48

المطلب الثاني :أجهزة الدفع والشبابيك الإلكترونية في البنك 55

المطلب الثالث: خدمات البنك الإلكتروني ورسوم المعاملات البنكية.....58

المبحث الثالث: الأنظمة المستخدمة في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت466 70

المطلب الأول: نظام المقاصة الآلية الجزائري: ATCI 70

المطلب الثاني :نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري: ARTS 71

المطلب الثالث: نظام سويفت SWIFT والأنظمة الداخلية الخاصة بالبنك.....73

خلاصة.....76

خاتمة 77

قائمة المصادر والمراجع.....82

ملخص.....88

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تطورات تكنولوجية أحدثت تأثيرا كبيرا بطريقة أو بأخرى في جميع نواحي الحياة، وبالخصوص في قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة ومن بينها القطاع البنكي، حيث شرعت البنوك في الإستفادة من تلك التطورات لإستخدامها في تقديم الخدمات نظرا للفوائد المترتبة عنها، وقد أدى الإنتشار الواسع الذي عرفته بعض الخدمات البنكية الناتجة عن التطور التكنولوجي التي ولدت ما يعرف بالصيرفة الإلكترونية كما هو شأن البطاقات البنكية إلى تكوين قناعة لدى البنوك مفادها أن الإستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات البنكية أمر لا غنى عنه في ظل المنافسة الشديدة التي يشهدها القطاع البنكي.

حيث شهدت المصارف العالمية تطورا كبيرا في مجال الصيرفة الإلكترونية وتطبيقها، كما سارعت المصارف العربية والنامية إلى مواكبة ذلك التطور الذي يشهده القطاع، وتعتبر الصيرفة الإلكترونية من الأمور التي أفرزها التطور التكنولوجي في مجال الإتصالات كما أنها إستحدثت وسائل الدفع الإلكترونية إنطلاقا من إستخدام البطاقات البنكية أو ما يطلق عليها بالنقود البلاستيكية والبطاقات الذكية وصولا إلى ما يسمى بالنقود الرقمية والتي كانت تحتاج إلى قنوات وأنظمة خاصة بها، لذا تم إستحداث كل من بنوك إلكترونية وأجهزة الصراف الألي بالإضافة إلى أنظمة دفع وتسوية تسهل من إستخدام هذا النوع من الوسائل.

وبما أن الجزائر بحاجة إلى نظام مصرفي حديث يسهل في تقوية الإقتصاد قامت بجملة من الخطوات لتطبيق الصيرفة الإلكترونية في مؤسساتها عن طريق جملة من الإصلاحات في منظومتها المصرفية، حيث شهدت هذه الأخيرة عدة إصلاحات طرأت عليها منذ العقد الأخير من القرن الماضي إلى يومنا هذا، وإصدار قوانين وتشريعات جديدة تهدف إلى رفع مستوى الجهاز المصرفي الجزائري لمواكبة الأنظمة المصرفية المتطورة.

وبنك التنمية المحلية كغيره من البنوك الجزائرية هو الأخر لتطبيق مختلف مظاهر الصيرفة الإلكترونية، ويعمل جاهدا لتطوير خدماته المصرفية فقام هذا البنك بإدخال التكنولوجيا الحديثة وإستخدام الإنترنت وإدخال وسائل ووسائط الدفع الإلكترونية في العمل المصرفي بهدف تحسين خدماته وتطويرها.

1/ إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق وحتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع والتطرق لجوانبه المتعددة والتي تسمح بالوصول إلى النتائج المطلوبة يمكن بلورة إشكالية بحثنا في السؤال الجوهري التالي:

ما مدى تطبيق مظاهر الصيرفة الإلكترونية في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466 ؟

وضمن هذه الإشكالية الرئيسية تندرج عدة تساؤلات فرعية التي يمكن صياغتها على الشكل التالي:

- ما مفهوم الصيرفة الإلكترونية؟ وما هي أهم مظاهرها؟

- ما مدى إعتماد الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية ؟وما هي مكانتها في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466 ؟

2/ فرضيات الدراسة: تطرقنا في بحثنا هذا إلى عدة فرضيات من أجل الوصول للإجابة عن الإشكاليات المطروحة:

- **الفرضية الأولى:** جاءت الصيرفة الإلكترونية لتلغي جميع معاملات ومظاهر الصيرفة التقليدية.
- **الفرضية الثانية:** يعتمد بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466 في تقديم جميع خدماته على أساليب الإلكترونية.

3/ أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في موضوع الصيرفة الإلكترونية ومكانتها في المنظومة المصرفية الجزائرية فيما يلي:

- المساهمة في تنمية ونشر تعريف الصيرفة الإلكترونية ومظاهرها؛
- يعد موضوع الصيرفة الإلكترونية من أهم تحديات المجال المصرفي في الوقت الراهن؛
- إمكانية تحول المصارف التقليدية إلى المصارف إلكترونية؛
- زيادة أهمية الصيرفة الإلكترونية خصوصا بعدما شهد الإقتصاد تطورات وتحولات في ظل العولمة المالية.

4/ أهداف الدراسة: إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن في:

- عرض الأساس النظري للصيرفة الإلكترونية ومظاهرها؛
- شرح وتوضيح أهم الوسائط والأنظمة الدفع الإلكتروني؛
- واقع وسبل تطوير الصيرفة الإلكترونية في الجزائر؛
- تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإلكترونية في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466 في ظل التطورات الاقتصادية.

5/ **أسباب إختيار الموضوع:** توجد عدة أسباب دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع دون غيره نحصرها كما يلي:

أ/ أسباب ذاتية: تندرج هذه الأسباب ضمن عدة نقاط نذكر منها ما يلي:

- الميول الشخصي لهذه القضايا المعاصرة؛
- الفضول في المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإلكترونية؛
- علاقة الموضوع بالتخصص.

ب/الموضوعية: حيث نجد فيها ما يلي:

- المساهمة في تنمية الوعي الثقافي؛
- الأهمية البالغة التي يحتلها هذا الموضوع حيث أنه يعتبر حديث الساعة على الساحة العالمية؛
- محاولة التعرف على أهم مستجدات الصيرفة الإلكترونية.

6/ منهج الدراسة: من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في بداية البحث، إقتضت طبيعة الدراسة إستعمال عدة مناهج أهمها:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهذا المنهج هو أكثر إستعمالا ففي الفصل الأول إستعملنا منهج وصفي نظرا لتتابع التعريفات الواردة فيه وكذا خصائصها، أما المنهج التحليلي وذلك من خلال الإعتماد على الدراسة الميدانية في الجانب التطبيقي لها، وإعتمدنا هذا المنهج لحاجتنا لتحليل المستويات المتعددة التي تعمل فيها المصارف الإلكترونية الجزائرية؛
- **المنهج التاريخي:** وذلك من خلال الإعتماد على نشأة وتطور الصيرفة الإلكترونية عبر الزمن؛
- **منهج دراسة حالة:** تمثلت في الدراسة الميدانية لبنك التنمية المحلية BDL لوكالة تيارت 466، وذلك من أجل معرفة إحصائيات وسائل ووسائط وأنظمة الدفع المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وتحليل كافة جوانبها للفترة الممتدة من 2019 / 2022.

7/ أدوات الدراسة: لقد إعتمدنا في جمع المعلومات المستخدمة في إنجاز بحثنا هذا على مجموعة من الأدوات المختلفة فمنها الأدوات الأولية التي تمثلت في: كتب، مجلات، ملتقيات ومؤتمرات علمية وكذا بحوث ودراسات، قدمت على شكل أوراق بحث، إضافة إلى الأدوات الثانوية التي تبلورت في: التقارير السنوية للبنك التنمية المحلية و المواقع الإلكترونية، حيث إختلفت لغة المراجع من فرنسية وعربية.

8/دراسات السابقة: لقد سبقت هذه الدراسة عدة دراسات كانت لها علاقة بشكل أو بآخر بدراستنا ومن بينها لدينا:

أ/- الدراسة الأولى: دراسة الدكتور بن عمر خالد والدكتور بورزامة جيلالي والمعنونة ب: **واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر بين المعيقات التوسع ومتطلبات النجاح**، مجلة بحوث إقتصادية عربية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، العدد 08، 25 يونيو/حزيران 2019،التي عالجت من خلالها الإشكالية التالية: **ما هي المعيقات التي تعترض طريق توسع الصيرفة الإلكترونية في الجهاز البنكي الجزائري ؟وماهي المتطلبات المناسبة لنجاحها؟.**

وتستمد الدراسة أهدافها من خلال تسليط الضوء على الصيرفة الإكترونية من خلال تقديم مفهومها والخصائص التي تميزها عن الإدارة البنكية التقليدية بالإضافة إلى الإحاطة بواقع الصيرفة الإلكترونية في الجهاز

البنكي الجزائري ومدى تقدم تجسيدها وتشخيص طبيعة المعيقات الميدانية التي تحول دون توسعها والتوصل إلى المتطلبات اللازمة لنجاح إعتمادها. أما نتائجها فيمكن حصرها فيما يلي:

- لا يعتبر إعتماد أسلوب الصيرفة الإلكترونية لدى الأجهزة البنكية في مختلف دول العالم قرارا إختياريا وإنما هو واقع إداري حتمي يستجيب لتسارع خطى العولمة المالية وإتساع دوائر الخدمات المالية وتزايد حدة المنافسة بين البنوك؛
- تعتبر التجربة الجزائرية لتوسيع الصيرفة الإلكترونية ناشئة ومتأخرة وبعيدة كل البعد عن الأهداف المحددة سابقة؛
- تتميز الصيرفة الإلكترونية عن الصيرفة التقليدية بمجموعة من الخصائص.

ب/- الدراسة الثانية:دراسة الدكتور علي محبوب، علي سنوسي، بن زينب خيرة، والمعنونة ب: **واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك التجارية - مصرف السلام الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تأمينات وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ،2020، التي عالجت من خلالها الإشكالية التالية: **ماهو واقع الصيرفة الإلكترونية في تطوير الخدمات المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية مع إسقاط هذه الدراسة على مصرف السلام الجزائر؟**

وتستمد أهدافها من خلال طبيعة الخدمات الإلكترونية الأكثر إستخداما من قبل العملاء وطرق تعاملها مع التكنولوجيا، بالإضافة إلى التعرف على أهم معوقات ومزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية. أما نتائجها فيمكن حصرها فيما يلي:

- تقليل التكاليف وتحسين جودة الخدمة المصرفية؛
- سهولة الدخول إلى السوق المحلية والأجنبية وتقديم خدمات على مدار الساعة مما يتيح من توفير الوقت والتقليل من الجهد؛
- زيادة كفاءة المصرف وذلك من خلال تقديم خدمات مصرفية جديدة.

ج/- الدراسة الثالثة: دراسة الدكتور أوصغير لويزة والمعنونة ب : **خدمات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية - دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، العدد السابع، سبتمبر 2018، التي عالجت من خلالها الإشكالية التالية: **واقع إعتماد الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك الجزائرية وما هي آفاقها المستقبلية؟**

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى توضيح أهمية إعتماد الصيرفة الإلكترونية في أي بنك والتعرف على واقعها وأثارها في البنوك الجزائرية وإبراز خدماتها المتوفرة في القرض الشعبي الجزائري، أما نتائجها تتمثل في:

- أن التطورات الحديثة التي شهدتها الساحة المصرفية أدت إلى إحداث تغير جذري في أساليب تقديم الخدمات المصرفية والتي إنطلقت من خدمات تقليدية تقدم في عين المكان أي عن طريق إتصال مباشر بالبنك إلى خدمات إلكترونية؛
- يحتمل تقديم الخدمات الصيرفة الإلكترونية على وجود أنظمة ووسائل دفع إلكترونية تتلائم مع متطلبات العملاء حيث تتميز بالسهولة والوضوح، بالإضافة إلى ظهور مصارف تعمل على الشبكة أي مصاريف إلكترونية تتعامل بوسائل دفع خاصة بها تتمثل أساسا في النقود الإلكترونية كالشيك الإلكتروني والمحفظة الإلكترونية؛
- يساعد إعتماد الصيرفة الإلكترونية إلى تخفيض التكلفة وزيادة حجم السوق من خلال الخدمة المصرفية عن بعد بمختلف أنواعها

د/- الدراسة الحالية: تناولت جل الدراسات السابقة مختلف مظاهر الصيرفة الإلكترونية، ولكن ما يميز دراستنا محل الإنجاز التي تتمحور حول الصيرفة الإلكترونية ومكانتها في المنظومة المصرفية الجزائرية دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466 بالإضافة إلى تناولها مختلف هذه المظاهر فقد تم إبراز جهود الجزائر في تطبيق الصيرفة الإلكترونية و أهم المحطات التى مرت بها، فضلا عن إختلاف دراستنا في الإحصائيات الحديثة حيث أن جائحة كورونا كان لها الدور الأهم فيما خلفته من إنعكاسات دفعت البنوك خاصة بنك التنمية المحلية إلى تبني الصيرفة الإلكتروية كحل ناجح لتلبية رغبات العملاء في ظل الأزمة الصحية وذلك من خلال مظاهرها، وقد كان هذا البنك من البنوك الغير متداولة في المنصات العلمية والبحوث من طرف الباحثين.

9/حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في:

الحدود الموضوعية: ممثلة في مفهوم الصيرفة الإلكترونية وخصائصها ومبادئها بالإضافة إلى معرفة أهم مظاهرها مع دراسة واقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

الحدود المكانية: يختصر الجانب المكاني للدراسة على إستعراض النظام المصرفي الإلكتروني في الجزائر وتركيز على تجربة بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466.

الحدود الزمنية: من أجل حصر إشكالية الدراسة وبلوغ الأهداف المرجوة حددنا الفترة الزمنية الممتدة من 2019 إلى 2022 كفترات للدراسة الميدانية بالإضافة إلى محاولة إستحداث إحصائيات ومعطيات بإستخدام وتحليل البيانات المالية الثانوية وقوائم مالية للبنك.

10/ صعوبات الدراسة: لقد واجهنا صعوبات ومشاكل في مسيرة إعدادنا لهذه الدراسة حيث تتمثل في:

- قلة المراجع وخاصة المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية في الجزائر؛
- ضيق الوقت؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصائيات والمعطيات من الجهات المعنية وذلك بحجة السرية المنتهيجة في البنك.

11/ خطة البحث: من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين كالآتي :

حيث تناولنا في الفصل الأول الاطار النظري حول الصيرفة الإلكترونية إذ تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تكلمنا في المبحث الأول عن مدخل لصيرفة الإلكترونية، نشأتها و خصائصها، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى مظاهر الصيرفة الإلكترونية من وسائط ، وسائل و أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية، وفي المبحث الثالث تناولنا فيه الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من خلال المحطات التي مرت بها ومؤسسات النقد الإلكتروني في الجزائر وجهودها في تعزيز الصيرفة الإلكترونية؛

أما الفصل الثاني أي الدراسة الميدانية جاء تحت عنوان الصيرفة الإلكترونية في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466 وتضمن هو الأخر ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم عرض المؤسسة محل الدراسة ونشأتها، وفي المبحث الثاني أبرزنا من خلاله مظاهر وإحصائيات البنك في تطبيق الصيرفة الإلكترونية من خلال وسائل ووسائط الدفع، وفي حين جاء المبحث الأخير لإستعرض الأنظمة المستخدمة في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466.

الفصل الأول

الإطار النظري للصيرفة الإلكترونية

المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: تعريف ونشأة ودوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الثالث: دوافع التحول للصيرفة الإلكترونية وخصائصها.

المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الإلكترونية

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الثاني: وسائط الدفع الإلكتروني.

المطلب الثالث: أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكتروني.

المبحث الثالث: الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

المطلب الأول: محطات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الثاني: مؤسسات النقد الإلكتروني في الجزائر.

المطلب الثالث: جهود الجزائر في إطار تعزيز الصيرفة الإلكتروني

تمهيد

يعتبر القطاع المصرفي من اهم القطاعات الاقتصادية لما يأديه من دور هام في الحركة الاقتصادية العالمية، حيث شكل ظهور الصيرفة الإلكترونية حدثا مهما غير وجهة النظم المصرفية التي نشطت فيها، ومع تقدم وتطور الصيرفة اكتسبت البنوك زخما كبيرا وحظيت باهتمام اكبر، وتمكنت من أن تحقق مكاسب مهمة في ميدان العمل المصرفي وازدادت الحاجة إلى وجود صيرفة حديثة إلكترونية، ومن هذا المنطلق انتشرت هذه الأخيرة وبدأت بتفعيل أنشطة ونظم حديثة لخدمة القطاع المصرفي المعاصر، ليتحقق بهذا واقع ملموس صارت فيه الصيرفة التقليدية من الماضي، واستحوذت الصيرفة الإلكترونية فيه على نسبة كبيرة من آلية عمل المصارف والبنوك نتيجة لعدة عوامل ودوافع حركت عجلة هذا التحول المتسارع كعامل الزمن الذي لطالما كان عقبة كبرى أمام المؤسسات المالية وعامل التكلفة الذي تسعى هذه المؤسسات لتقليله لضمان أكبر ربحية ممكنة بأقل ضرر ممكنوعامل الامان الذي تعتبر الصيرفة الإلكترونية أهم ضامن له لما توفره من أساليب رقابة وتتبع.

لهذا سعت الجزائر كغيرها من البلدان النامية إلى تعزيز الصيرفة الإلكترونية من خلال سن قوانين وتشريعات تدعم هذا التوجه للعمل على الانتقال من مظاهر الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإلكترونية الحديثة.

وعلى هذا الأساس سنتطرق للإطار النظري للصيرفة الإلكترونية، من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإلكترونية؛

المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الإلكترونية؛

المبحث الثالث: الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المبحث الأول: مدخل للصيرفة الإلكترونية

تعتبر الصيرفة الإلكترونية من المصطلحات الحديثة في الساحة الاقتصادية والتي سعت الهيئات والمؤسسات المالية في تبنيها والعمل على تطويرها لتقديم نوع جديد من الخدمات يتماشى مع التطور الكبير الذي أتت به العولمة لتسهيل التعاملات المالية وتحقيق شموليتها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة ودوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية

أدى التطور السريع والإنتشار الواسع للتكنولوجيا إلى غزوها لجميع جوانب الحياة في العصر الحديث حيث أصبحت المعاملات التقليدية في جميع المجالات آيلة إلى الزوال لتحل محلها المعاملات التكنولوجية الحديثة خاصة في جانب المعاملات والتبادلات المالية، وهذا ما أدى لظهور الصيرفة الإلكترونية لتحل محل الصيرفة التقليدية، فما هي الصيرفة الإلكترونية؟

أولا: تعريف الصيرفة الإلكترونية

تعرف الصيرفة الإلكترونية بأنها كافة العمليات أو النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها أو الترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية أو الضوئية مثل: الهاتف، الحاسب، الصراف الألي والأنترنت وغيرها وذلك من قبل المؤسسات المالية، و كذلك العمليات التي يجريها مصدر البطاقات الإلكترونية وأيضا المؤسسات التي تتعاطى التحويلات النقدية إلكترونيا[1].

وتم تعريفها على أنها تقديم الخدمات البنكية باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أي من خلال الأنترنت الموزعة آليا والشبكات الخاصة والهاتف النقال والثابت والحاسوب الشخصي، فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع وبسرعة فائقة وتكلفة أقل ودون التقاء مكاني بين العامل والبنك[2].

يعرف البعض الصيرفة الإلكترونية على أنها إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في النشاط المصرفي المالي، مع ما يتطلب ذلك من عصرنة كل من أنظمة الدفع، السحب، الائتمان والتحويلات المالية[3].

---

[1] أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، جامعة بغداد، العراق، العدد27، 2011، ص07.

[2] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011، ص 145.

[3] ميادة بلعايش، حياة بن سماعين، مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، **مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر 2014، ص 71.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن الصيرفة الإلكترونية هي القيام بالأعمال المصرفية التقليدية عن طريق الوسائل والتكنولوجيات الحديثة في أي مكان وفي أي زمان، فهي عبارة عن نظام مالي يستخدم تكنولوجيا الإنترنت لتوفير الخدمات المصرفية والمالية للأفراد والشركات عبر قنوات إلكترونية أبرزها الأنترنت.

ثانيا: مراحل إدخال التكنولوجيا إلى مجال الصيرفة

شهد العمل المصرفي بين عامي 1950 و 1970 ثلاث تطورات مهمة ابتدأت بإدخال المحترفين إلى العمل المصرفي في أعقاب نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1914، و من ثم دخول ثقافة التسويق والبيع و من ثم مرحلة تنامي دور التكنولوجيا المتقدمة بحيث مر استخدام التكنولوجيا من قبل المصارف بست مراحل وهي:[1]

1- مرحلة الدخول: وهي المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا الى أعمال المصارف بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية، حيث بدء الأخصائيون في شؤون التكنولوجيا يدخلون إلى المصارف لإيجاد الحلول التكنولوجية لمشاكل الأعمال المصرفية الخلفية، مثل مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية والتقارير المحاسبية ولم يكن هناك تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا التنفيذية سواء في الحلول المقترحة أو في كلفتها، فكان المهم هو حل المشاكل المتعلقة بالعمل المصرفي.

2- مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا: وهي المرحلة التي بدأت بتعميم الوعي بالتكنولوجيا على كافة العاملين بالمصرف من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال، وكانت مرحلة تحضير واسع لدخول التكنولوجيا، وتميزت هذه المرحلة بعدم وجود تدخل مباشرة من قبل الإدارات الوسطى والعليا.

3- مرحلة دخول الإتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء: وتميزت هذه المرحلة بالتكاليف العالية حيث بدء إهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجيا.

4- مرحلة الضبط أو السيطرة على التكاليف: وهي مرحلة ضبط الاستثمار في التكنولوجيا، وعمدت هذه الإدارات إلى الإستعانة بأخصائيين وإستشاريين في شؤون التكنولوجيا لمساعدتهم في ضبط التكاليف.

5- مرحلة إعتبار التكنولوجيا أصلا كباقي أصول المصرف: بالتالي يجب أن يجني هذا الأصل مردودا كباقي الأصول، وهنا ابتدأت مرحلة إدارة التكنولوجيا.

[1] ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2008، ص24.

6- مرحلة إعتبار التكنولوجيا عملا ضمن أعمال المصرف: وهي المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الاستراتيجية للتكنولوجيا، والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي، تحسين الضبط على الصعيد العملي، وتسويق التكنولوجيا بإستخدام تعبير أو إصطلاح البنوك الإلكترونية أو بنوك الأنترنيت كتعبير متطور وشامل للمفاهيم التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد أو البنك المنزلي أو البنك على الخط أو الخدمات المالية الذاتية وجميعها تعبيرات تتصل بقيام الزبائن بإدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل أو المكتب أو أي مكان أخر وفي الوقت الذي يريد الزبون، ويعبر عنه بعبارة (الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان) أو كان الزبون عادة يتصل بحساباته لدى البنك ويتمكن من الدخول إليها وإجراء ما تتيحه له الخدمة عن طريق خط خاص، وتطور هذا مع شيوع الأنترنيت، حيث أصبح كمبيوتر الزبون يزود من خلال البنك بحزمة برمجيات مجانية أو مدفوعة تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المنزلي)، وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد هو الذي يعبر عنه واقعيا ببنك الكمبيوتر الشخصي وهو مفهوم وشكل قائم لا يزال الأكثر شيوعا في عالم العمل المصرفي الإلكتروني.

ثالثا: دوافع ظهور الصيرفة الإلكترونية

إن ظهور الصيرفة الإلكترونية كان نتيجة تفاعل عدة عناصر منها[1]:

• ثورة الاتصالات والمعلومات التي أدت لظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي ومنه التطلع إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية متطورة ومتنوعة إعتمادا على ما أنتجته التكنولوجيا وثورة المعلومات؛

• التجارة الالكترونية التي تتم بإستخدام الوسائل الإلكترونية وخاصة الأنترنت والتي أصبحت تتميز بخصائص عديدة تميزها عن التجارة التقليدية التي إعتادت هذه المؤسسات المالية التعامل في ظلها ومعها مما جعل التطوير الواعي لإستراتيجيات وأساليب عمل البنوك ضرورة خدمية وليس ترفا أو هدرا للأموال؛

• وجود منافسة شديدة بين البنوك بعضها البعض ومع غيرها من المؤسسات المالية، هذه المنافسة التي أصبحت لا تقتصر على الإقتصاديات الوطنية بل إكتسبت أبعادا دولية في ظل تحرير التجارة العالمية؛

• تزايد دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وشركات الأوراق المالية ومنافستها للبنوك، حيث أصبح العديد من هذه المؤسسات يقدم مجموعة الخدمات وثيقة الصلة بعمل البنوك؛

[1] وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة1، 2012، ص 12.

• وجوب تطوير الأداء بصفة مستمرة سواء للبنوك وغيرها من المؤسسات المالية لرفع مستوى الكفاءة التشغيلية لتقديم أفضل خدمة لعملائها، وخاصة أن الكثير من العملاء أصبحوا يطلبون خدمة رفيعة المستوى بتكلفة تنافسية، مستفيدين من المنافسة المتزايدة من المؤسسات؛

المطلب الثاني: أهمية ومتطلبات الصيرفة الإلكترونية

بعدما تبين لنا مما سبق ماهية الصيرفة الإلكترونية ومراحل تحولها من صيرفة تقليدية إلى حديثة نأتي الآن على ذكر أهميتها ومتطلباتها.

أولا: أهمية الصيرفة الإلكترونية

نلاحظ أن توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المصارف كان له دور فعال في تحسين الخدمة المصرفية من خلال التوجه نحو الصيرفة الإلكترونية لذلك برزت أهمية الصيرفة الإلكترونية في أنها توفر العناصر التالية[1]:

1- السرعة: تعتبر سمة السرعة في تقديم الخدمة عنصر مهم جدا بالنسبة للمتعاملين، ويساعد على الحفاظ عليهم، فالخدمات المصرفية عن بعد ساعدت بصورة واسعة في تحقيق ذلك من خلال تعدد قنوات عرض الخدمة، فالعميل أصبح بإمكانه معرفة كل العمليات التي جرت على رصيده في دقائق معدودة ومن مكانه كذلك عملية التحويل الإلكتروني للأموال من حساب إلى حساب آخر أصبحت تتم في ظرف ثواني.

2- القضاء على زمن الانتظار و ضياع الوقت: يتيح إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال من قبل المصرف والزبائن إلى خلق التفاعل بطريقة مباشرة، وبالتالي كسب الوقت من خلال تلبية المصرف لرغبات عدد كبير من الزبائن في وقت واحد من جهة ، ومن جهة أخرى تجنب الزبون مشقة الإنتقال من مكان إلى آخر، وبالتالي ربح الوقت والقضاء على زمن الإنتظار.

3- تقديم الخدمات الحرة: بواسطة تكنولوجيا المعلومات والإتصال يستطيع الزبون تنفيذ الخدمة بنفسه مباشرة دون اللجوء إلى المكان المادي للمصرف، وعلى سبيل المثال اللجوء إلى الأنترنت والدخول إلى موقع المصرف والبحث عن إستفسارات، أو طلب خدمة معينة.

[1] ديدوش هاجرة، دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 26، 2021، ص- ص: 107-108.

4- تطوير خدمات الإستعلام عن بعد للزبائن: بفضل الوسائل الرقمية يمكن للمصرف متابعة زبائنه عن بعد من أجل معرفة أراءهم حول خدماته، وهذا يكون عن طريق إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني أو عبر الهاتف...إلخ، وكل هذا لتشعر الزبون أنه محل إهتمامها وبالتالي كسب رضاه عنها.

5- تخفيض التكلفة: من أهم ما يميز الصيرفة الإلكترونية أن تكاليف تقديم الخدمة الإلكترونية منخفضة مقارنة بتقديم الخدمات التقليدية كما يقدر العاملون في القطاع المصرفي أن تكلفة تقديم الخدمة من خلال القنوات التقليدية يكلف مالا يقل عن ستة أضعاف تقديمها من خلال القنوات الإلكترونية الحديثة، وبالتالي فإن أهداف العمل المصرفي هي تقليل التكلفة وتقديم الخدمات المصرفية للزبائن بنوعية أفضل وجودة عالية[1].

6- تعزيز العلاقة مع العملاء: لقد أثبتت الدراسات أن غالبية المؤسسات المشاركة في التجارة الإلكترونية قد إستخدمت لتعزيز علاقتها مع العملاء المحتملين أو لزيادة رضا العملاء الحاليين، لهذا يمكننا القول أن إعتماد المعاملات المصرفية عبر شبكة الأنترنت يسمح للمؤسسات المالية بتعزيز علاقتها مع عملائها من خلال إستخدام قنوات إتصال متعددة ومتكاملة ومتاحة في جميع الأوقات[2].

ثانيا: متطلبات الصيرفة الإلكترونية

هناك عدّة متطلبات أساسية يجب توافرها لعمل الصيرفة الإلكترونية، تتمثل في ما يلي[3]:

1- البنية التحتية التقنية: يقف في مقدمة متطلبات قيام الصيرفة الإلكترونية في البنوك البنية التحتية التقنية التي لا يمكن أن تكون معزولة عن البنية التحتية للدولة في مجال الإتصالات، كون أن البنوك الإلكترونية تنشط في بيئة الأعمال الإفتراضية والمتطلب الرئيسي لضمان أعمال إلكترونية ناجعة، بل وضمان دخول آمن وسلس لعصر المعلومات يتمثل في كافة قطاع الإتصالات من خلال سلاسة البنية التحتية وملائمة أسعار الربط بشبكة الإنترنت.

---

[1] كامل أمين مصطفى عز الدين، الصيرفة الإلكترونية، **مجلة المصرفي**، بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان، العدد 26، 2002، ص02.

[2] فضيلة شيروف، **أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية -دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص التسويق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، ص62.

[3] بلهادي عبد القادر، نزعي عز الدين، متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور،الجلفة، الجزائر، 2007، ص- ص: 446-447.

2- الكوادر البشرية الكفؤة: إذ أن توافر الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على أداء الأنماط الجديدة من العمل القائم على التقنية الحديثة، يعد من المتطلبات الضرورية لضمان التحول نحو الصيرفة الإلكترونية وذلك الأمر يتطلب التواصل التأهيلي والتدريبي للكوادر في مختلف الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والإستشارية والإدارية.

3- الملائمة بين التطبيق العملي والمعايير الدولية: ويتقدم عنصر التطوير والإستمرارية والتنوعية على العديد من عناصر متطلبات بناء البنوك الإلكترونية وتميزها، فالجمود وإنتظار الآخرين لا يتفق مع إلتقاط فرص التميز.

4- وجود ثقافة المستخدمين للتقنية البنكية: على رغم " الثورة " التي عرفها عالم الإتصالات والمعلومات في مختلف المجالات، وتطور أساليب التجارة الإلكترونية التي أدت إلى خلق تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع البنكي والمالي، لا يزال كثيرون يرفضون تمامًا فكرة الخدمات البنكية الإلكترونية، لإعتقادهم بإمكانية تعرض الحسابات للإختراق، فضلا عن المخاطر التشغيلية والإستراتيجية، وفي المقابل تعتقد شريحة كبيرة من الناس أننا بتنا في زمن يستحيل الإستغناء فيه عن الخدمات البنكية الإلكترونية التي تمكن العميل من سحب المال وإيداعه في أي وقت، حتى وإن كان البنك مغلقا، ويختصر الجهد والوقت.

المطلب الثالث: دوافع التحول للصيرفة الإلكترونية وخصائصها

إن التحول إلى الصيرفة الإلكترونية لم يكن في الأساس مجموع الحواسيب وشبكة الأنترنت وشبكات الاتصالات وغيرها فهي تعتبر جوانب فنية أساسية لكن تعتبر الصيرفة الإلكترونية في الدرجة الأولى قضية إدارية تعتمد على فكر إداري متطور يسعى إلى تحقيق خدمة أفضل وتحقيق رغبات الجميع.

أولا: دوافع التحول للصيرفة الإلكترونية

تنحصر الأسباب الداعية إلى التحول للصيرفة الإلكترونية فيما يلي [1]:

• **عامل الزمن:** لطالما كان الزمن عنصرا يمثل عقبة كبرى أمام المصارف و المؤسسات المالية التي تخوض غمار منافسة عالمية أو محلية لتقديم خدماتها لذلك لجأت هذه المؤسسات لتطوير نظم حديثة للصيرفة لتوفير خدمات سريعة في زمن قياسي.

[1] حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، **المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو آداء متميز في القطاع الحكومي**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1-4 نوفمبر 2009، ص 11.

• **تطور الاتصالات:** ونعني هنا الإتصالات الإلكترونية التي مرت بطفرة هائلة، جعلت كل ما تحتاج إليه الصيرفة في متناول الأيادي بأقل تكلفة وأقل جهد؛

• **الإجماع على التقنية:** نعني بها إنتشار الثقافة الإلكترونية أي أن هناك إجماعا كاملا على أن التقنية الإلكترونية تعتبر طريقة مثلى لتسهيل الخدمات والمعاملات خاصة المالية منها.

• **التكلفة:** يمكن للبنوك تقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية من خلال توفير الصيرفة الإلكترونية، مما يؤدي إلى توفير التكاليف على العملاء أيضا.

• **الأمان والحماية:** تتميز الصيرفة الإلكترونية بأنها أكثر أمانًا وحمايةً للعملاء، حيث يتم إستخدام بروتوكولات الأمان المتقدمة، والتشفير لحماية بيانات العملاء والحسابات المصرفية من الإختراق والإحتيال.

• **التنوع والمرونة:** يمكن للعملاء إستخدام العديد من الخدمات المصرفية المختلفة عبر الصيرفة الإلكترونية، بما في ذلك الدفع الإلكتروني والتحويلات المصرفية والحصول على تقارير وإشعارات بالرصيد والعمليات.

ثانيا: خصائص الصيرفة الإلكترونية

تختص الصيرفة الإلكترونية بالعديد من المزايا والعيوب والتي نذكر أهمها:

1- مزايا الصيرفة الإلكترونية: جاءت الصيرفة الإلكترونية بالعديد من المزايا لتحسين مجال الصيرفة عموما والتي نذكر منها:

• تحقق وسائل الدفع الإلكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الإستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الإئتمان المجاني لفترات محددة؛

• تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة؛

• تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية[1].

2- عيوب الصيرفة الإلكترونية: تعيب الصيرفة الإلكترونية بعض السلبيات وهي:

[1] عبد الرحيم وهيبة، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص61.

- من المخاطر الناجمة عن إستخدام هذه الوسائل زيادة الإقتراض والإنفاق بما يتجاوز القدرة المالية وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب عنه وضع إسمه في القائمة السوداء؛
- إن مجرد حدوث بعض المخالفات من التاجر أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري؛
- أهم خطر يواجه مصدريها هو مدى سداد حامليها للديون المستحقة عليهم و تحمل البنك نفقات ضياعها[1].

[1] محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2019، ص 185.

المبحث الثاني: مظاهر الصيرفة الإلكترونية

ملائمة مع التطور الكبير في مجال الإتصالات وفي ظل شيوع شبكة الأنترنت وزيادة مستخدميها وسيطرتها على أغلب الأنشطة تتنوع مظاهر الصيرفة الإلكترونية الحديثة وتختلف وسائلها وتتعدد وهذا لضمان شموليتها ولضمان تيسير الخدمات المصرفية عن طريقها.

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكترونية

تمثل وسائل الدفع الإلكتروني الصورة الإلكترونية لوسائل الدفع التقليدية التي كانت التجارة الإلكترونية السبب الرئيسي الذي أدى لظهورها كحل للعراقيل التي تسببت بها وسائل الدفع التقليدية ومن أهم وسائل الدفع الإلكتروني نذكر:

أولا: البطاقات الإلكترونية

تعرف البطاقات الإلكترونية على أنها بطاقات بلاستيكية يستطيع حاملها إستخدامها في شراء معظم إحتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة لحمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع والإتلاف[1]، وتختلف البطاقات الإلكترونية وتتنوع كل حسب تصنيفه، ومن التصنيفات الأساسية للبطاقات الإلكترونية نجد:

1- من حيث السعة والأمان: يشمل هذا التصنيف نوعين من البطاقات هما:

أ- البطاقات الممغنطة: يطلق عليها إسم بطاقات المعاملات المالية، وهي تلك البطاقات التي تتم معالجتها إلكترونيا، وتستخدم في أغراض متعددة من خلال المعلومات المخزنة عليها والدخول بها إلى الآلات المعدة بغية تحقيق أغراض معينة، كما أنها مدفوعة سلفا وتكون القيمة المالية مخزنة فيها، وتستخدم هذه البطاقات للدفع عبر الأنترنت وغيرها من الشبكات ويمكن أن تستخدم في نقاط البيع التقليدية، كما تكون مصنوعة من البلاستيك ولها شريط ممغنط يتضمن إسم صاحب البطاقة بالإضافة إلى رقم يمثل رقم البطاقة، ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1914 عندما قامت شركات البترول بإصدار بطاقات معدنية لعملائها، ليتسع إستخدامها

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التجارة الإلكترونية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2016، ص 168.

على يد البنوك وذلك في عام 1950 عندما قام بنك ناشيونال فرانكلين بنيويورك بإصدار بطاقة لعملائه، لتظهر سنة 1954 في فرنسا، لتبدأ في الانتشار في كل من أوروبا ومن ثم في العالم بأسره.

ب- البطاقات الذكية: تعتبر واحدة من آخر الإصدارات في عالم تكنولوجيا المعلومات التي إحتضنتها الصناعة المصرفية، تحتوي هذه البطاقة على شريحة إلكترونية مدمجة في بطاقة شبيهة في حجمها ببطاقة الدفع البلاستيكية الممغنطة، تخزن على هذه الشريحة المعلومات الإلكترونية و بعض البرامج المحمية ببعض أنظمة الحماية المتطورة، وتشكل البطاقة الذكية مع القارئ نظاما متكاملا لخدمة كثير من التطبيقات المختلفة[1]. ويتم إستخدام البطاقات الذكية في العالم في مجالات مختلفة منها[2]:

- تحويل البطاقة الذكية إلى حافظة نقود إلكترونية؛
- تحويلها إلى بطاقة تعريف الهوية أو تذكرة للتنقل بوسائل النقل العمومية؛
- تستخدم في تأمين إجراءات التحويلات المالية داخل الشبكة الدولية للمعلومات.

كما تعتبر البطاقات الذكية جهاز تحكم إذ أنها تجعل المعلومات العملية والشخصية متاحة فقط لمستخدمين محددين، وتمكن العملاء من الشراء وإمكانية نقل المعلومات الضرورية للمتعامل الآخر[3].

2- من حيث درجة الإئتمان: حسب درجة الإئتمان هناك نوعان من البطاقات هما:

أ- بطاقات إئتمانية: هي بطاقات بلاستيكية صغيرة الحجم شخصية تصدرها البنوك أو منظمات دولية، تمنح لأشخاص لهم حسابات مصرفية مستمرة، وهي من أشهر الخدمات البنكية الحديثة بموجبها يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من محلات متفق عليها مع البنك، تقوم على منح هؤلاء المتعاملين الحاملين لها إئتمانا مجانيا يقومون بسداده في فترات متفق عليها و غالبا يوم إستلام الفاتورة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل البنك هذه الفواتير في نهاية كل شهر لكل زبون ولا يدفع المتعامل أي فوائد على هذا الإئتمان إذا قام بالسداد خلال الآجال المحددة، إلا أنه يدفع فوائد شهرية عن الرصيد المتبقي دون سداد بعد فوات

---

[1] غندور غسان فاروق، طرائق السداد الإلكترونية و أهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، العدد 01، 2012 ، ص 580.

[2] زايد محمد، البطاقات الذكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، **مجلة ضياء للدراسات القانونية**، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، العدد02، 2021، ص 65.

[3] لرجان وليدة، قلال مريم، ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد04، 2018، ص 96.

الآجال المحددة للسداد كما يتقاضى البنك التجاري عمولة من المحلات التجارية المتعاقد معها تؤخذ من قيمة المبيعات التي تمت بهذه البطاقة[1].

و لهذه البطاقات العديد من الخصائص أبرزها[2]:

- تمنح تمويلا متجددا لحاملها، ومعنى ذلك أنه لا يشترط على حامل البطاقة أن يقوم بسداد المبالغ المستحقة عليه عن إستخدامه للبطاقة نهاية كل دورة مالية (شهريا) بل بوسعه أن يدفع جزءا فقط متفق عليه من إجمالي المبلغ المستحق؛
- تصدرها المصارف غالبا، ويمكن إستخدامها في شراء الأشياء من سلع وخدمات، ويمكن بها الحصول على النقد من الصرافات الآلية؛
- لها سقف محدد وتحقق الكسب لمصدرها كما تلتزم المؤسسة إتجاه الجهة القابلة للبطاقة بسداد أثمان السلع والخدمات، وهذا الإلتزام بتسديد أثمان المبيعات والخدمات مستقل عن علاقة الجهة القابلة للبطاقة بحاملها.

ب- البطاقات اللائتمانية: هذا النوع من البطاقات لا تمنح لحاملها إمكانية القيام بعملية الدفع أو التسوية لمستحقاته إلا إذا توفر فعليا على الأموال المقابلة لعملية التسوية، فهي إذن لا تمنح لحاملها أي ائتمان أو قرض[3].

3- من حيث التلامس: تصنف كل البطاقات الإلكترونية بإختلافها إلى صنفين من حيث التلامس هما:

أ- بطاقات تلامسية: هي نفسها البطاقات البنكية المعروفة التي تكون بحجم بطاقة إثبات الهوية تقريبا، وتكون صادرة عن مؤسسة مالية مصرفية وتستخدم في تسوية المدفوعات عوضا عن النقود وكذلك للسحب المباشر من الرصيد ويستطيع حاملها الإستفادة من الخدمات المالية والقروض الممنوحة، حيث تمكن هذه البطاقات حاملها من الحصول على النقود عن طريق آلات الصرف الذاتي DAB* بحيث توضع البطاقة داخل قارئ البطاقة أي أنه

---

[1] جميل أحمد، رشام كهينة، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، **مجلة الإقتصاد الجديد**، المركز الجامعي بخميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2009، ص109.

[2] عبد العظيم أبو زيد، بطاقات الائتمان قضايا اقتصادية وشرعية معاصرة، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، جامعة الملك عبد العزيز، الرياض، السعودية، العدد 03، 2015، ص03.

[3] سعيدي عزو، الامن التقني للدفع الالكتروني أي فعالية؟،**مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية**، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 02، 2017، ص 119.

* DAB : Distributeur Automatique de billet.

يحدث تلامس بين البطاقة و الجهاز القارئ لها ويتم إستكمال الإجراءات وعند الإنتهاء يتم سحب البطاقة من داخل هذا الجهاز[1].

تشمل البطاقات التلامسية كل من (بطاقات الخصم، بطاقات الإئتمان، البطاقات الذكية....) التي يشترط وضعها داخل آلات الصرف لتنفيذ العمليات.

ب- بطاقات لا تلامسية: هي نفسها البطاقات البنكية المعروفة لكن أضيفت لها تقنية حديثة هي تقنية Contactes والتي تشمل التقنية الأكثر شيوعا NFC * تقنية إتصال الحقل القريب وهذه الخاصية تمت إضافتها لبطاقات البنوك بمختلف أنواعها بما يتيح لحامل البطاقة إجراء عملية الشراء بتمرير البطاقة قرب ماكينة نقاط البيع المستخدمة في المحلات التجارية دون الحاجة لإعطائها للتاجر أو إدخالها في الماكينة أي أنه لا يوجد تلامس بين البطاقة والقارئ لها وهذا لإحتوائها على هوائي يستخدم موجات إستشعار بينه وبين القارئ. ويتمثل الفرق الجوهري بينهم في آلية إتمام عمليات الشراء، حيث تتميز تلك البطاقات بالأمان في الإستخدام و إتمام المعاملات بكل سهولة ويسر ودون الحاجة لإدخال الرقم السري أو للتعامل المباشر مع البائع وإستخدام الكاش المتداول، على عكس البطاقات العادية، مما يضمن الأمان.

ثانيا: الأوراق التجارية الإلكترونية

الأوراق التجارية الإلكترونية لا تختلف كثيرا عن الأوراق التجارية التقليدية، حيث تعتبر محرر إلكتروني معالج بصورة كلية أو جزئية، تمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود، قابل للتداول بالطرق التجارية ومستحقة الدفع لدى الإطلاع أو بعد أجل قصير، وتقوم مقام النقود في الوفاء[2]، وتتضمن كل من الكمبيالة الإلكترونية، الشيك الإلكتروني والسند لأمر الإلكتروني.

1- الكمبيالة الإلكترونية: هي صك محرر وفق شكل معين حدده النظام، يأمر بموجبه شخص يسمى المحرر أو الساحب شخصاً آخر يسمى المسحوب عليه بأن يدفع في مكان محدد مبلغاً معيناً من النقود في تاريخ معين

[1] غنيم أحمد محمد، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1، 2008 ، ص- ص: 242-243.

* NFC : Near Field Communication.

[2] باطلي غنية، **وسائل الدفع الإلكترونية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، الطبعة 01، 2018 ،ص 2.

أو قابل للتعيين أو بمجرد الإطلاع لأمر شخص ثالث يسمى المستفيد أو الحامل[1] .

تنقسم الكمبيالة الإلكترونية إلى نوعين[2]:

أ- كمبيالة إلكترونية جزئيا (نصف إلكترونية): وهذا النوع من الكمبيالة الإلكترونية قريب الشبه من الكمبيالة التقليدية، ذلك لأنه يفترض إنشاء كمبيالة تقليدية تتضمن كافة البيانات الإلزامية التي نص عليها نظام الأوراق التجارية إلى جانب بعض البيانات التي تستلزمها الكمبيالة الإلكترونية وهي إسم بنك المسحوب عليه ورقم حسابه فيه، وتتم معالجتها إلكترونيا.

ب- كمبيالة إلكترونية ممغنطة: هذا النوع من الكمبيالة هو المعنى الدقيق للكمبيالة الإلكترونية، ذلك لأن الصكوك الورقية التي تحرر عليها الكمبيالات غير واردة هنا، وليس بوسع الأفراد التعامل بهذا النوع من الكمبيالات ، ولهذا فإنا لا نجد هذا النوع إلا عند الشركات العملاقة التي تملك شبكة من الحاسب الآلي تكون متصلة بأحد المصارف وتكون بين المصارف فقط، أي أن هذا النوع من الكمبيالة يصدر إلكترونيا ويعالج إلكترونيا فقط.

2- الشيك الإلكتروني: هو إحدى وسائل الدفع الحديثة ويعتبر إمتدادا للشيك الورقي التقليدي مع بعض الخصوصية التي تحيط به نظرا للطبيعة الرقمية التي يمتاز بها. يسلم إلى عملاء البنوك بناء على حسابات مفتوحة فيها بحيث تعتمد هذه البنوك نظام المقاصة الإلكترونية في تسوية العمليات التي تتم بإستخدام الشيكات الإلكترونية[3]. ويشمل الشيك الإلكتروني عدة أنواع نذكر منها:

أ- الشيك الإلكتروني المباشر على الأنترنت: في هذه الحالة تتم كافة عناصر العملية من إصدار ومعالجة عن طريق الإنترنت أي أنه لاوجود للعمليات التقليدية والأوراق.

ب- الشيك الإلكتروني الممغنط: يتم في هذه الحالة إصدار شيكات بنكية بألوان مختلفة، يتم صنعها من ورق ممزوج مع مواد أخرى مثل البلاستيك، تحتوي أطراف هذه الشيكات على بلاستيك أسمك من باقي الشيك مغطى بورق، تتكون هذه الشيكات من وجهين وجه أمامي ووجه خلفي، يحمل الوجه الأمامي بيانات مرئية مطبوعة

---

[1] إلياس حداد، **الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، بدون طبعة، 1987، ص49.

[2] محمد بن قينان، **الكمبيالة الإلكترونية دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون خاص، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2013، ص- ص: 25-26.

[3] كردي نبيلة، الشيك الإلكتروني، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، العدد 13، 2016، ص 247.

ويحتوي الوجه الخلفي على شريط ممغنط يتضمن بيانات غير مرئية مشفرة تقرأ بواسطة جهاز قارئ مخصص لذلك، يتم من خلاله التأكد من صحة وسلامة هذه الشيكات وعدم إحتوائها على أي تزوير أو تعديل غير مصرح به، عن طريق المقارنة بين البيانات المرئية والبيانات غير المرئية. وفي هذا النوع من الشيكات يكون هناك دائما رصيد قائم وموجود في حساب الساحب لدى المسحوب عليه.

3- السند لأمر الإلكتروني: هو سند يتضمن معلومات قابلة للإسترجاع، يتم إنشاؤه أو تخزينه أو إستخراجه أو نسخه أو إرساله أو إبلاغه أو إستلامه أو حفظه بوسائل إلكترونية [1]، ويشمل ثلاثة أنواع رئيسية هي:

• **سند لأمر مالي إلكتروني:** وهو سند يصدره المدين لصالح الدائن بحيث يتعهد المدين بدفع مبلغ محدد من المال في موعد معين، كما يستخدم أيضا في المعاملات المالية مثل القروض والتمويل والأوراق المالية.

• **سند لأمر تجاري إلكتروني:** وهو سند يستخدم في المعاملات التجارية لتأكيد إلتزام المدين بدفع مبلغ محدد من المال للدائن في موعد محدد، ويستخدم أيضا في المعاملات التجارية الأخرى كشراء البضائع والخدمات وتمويل المشاريع.

• **سند لأمر إلكتروني غير مالي:** وهو سند يصدره المدين للدائن لتأكيد إلتزامه بأداء شيء معين غير مالي، مثل تقديم خدمة أو تسليم بضاعة أو القيام بعمل محدد، كما يستخدم أيضا في المعاملات غير المالية مثل العقود والإتفاقيات.

ثالثا: النقد الإفتراضي

في ظل تطور التكنولوجيا وغزوها لجميع جوانب الحياة، ظهرت في مجال الغقتصاد عدة مصطلحات جديدة مرتبطة بهذا التطور التكنولوجي، ومن بين هذه المصطلحات جاء مصطلح "النقد الإفتراضي" الذي يشير إلى نظرية إقتصادية تفترض أن العملات الرقمية يمكن أن تحل محل النقود التقليدية المصرفية، وتقوم هذه النظرية على فكرة أن العملات الرقمية يمكنها توفير نظام إقتصادي أكثر فعالية وأمانا.

[1] وسيم الحجار، **أهمية مساواة السند الإلكتروني بالسند الورقي وإصدار تشريع يكفل ذلك ويضع له ضوابط**، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 2009، ص02.

فالنقد الإفتراضي هو تمثيل رقمي للقيمة، يصدر بواسطة مطورين خاصين بإعتباره وحدة حساب، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول إليه والتعامل به إلكترونيا، ويستخدم لمجموعة متنوعة من الأغراض عند إتفاق طرفين على إستعماله[1]، ومن بين العديد من عملات النقد الإفتراضي نذكر أشهرها:

أ- عملة بتكوين: تمت الإشارة إلى البتكوين Bitcoin لأول مرة في ورقة بحثية سنة 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشي ناكاموتو" والبعض يتحدث عن أن الذي إبتكرها هم مجموعة من الطلاب الإيرلنديين يتخفون وراء هذا الإسم المستعار، وقد وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، وقال أن الهدف من هذه العملة التي طرحت للتداول لأول مرة سنة 2009 هو تغيير الإقتصاد العالمي بنفس الطريقة التي غيرت بها الأنترنت أساليب النشر[2]. والبتكوين هي عملة رقمية لا وجود مادي لها يتم إنشاؤها وفق خوارزمية تميز كل مستخدم عن الآخر دون إشارة إلى هويته تخزن في محفظة إلكترونية سرية ترسل وتستقبل الأموال ولا يمكن معرفة صاحبه[3].

ب- عملة الإثريوم: يرمز لها ب ETH وتعد حاليا ثاني أقوى عملة رقمية بعد البيتكوين، وهي عبارة عن قيمة يحصل عليها المستخدم كمكافئة مالية إفتراضية من الشخص المبرمج للأشخاص المتصلين بالشبكة، الذين يستخدمون أجهزة الكومبيوتر الخاصة بهم لتنفيذ الأمر وإتمام العقد وتأكيد صحته وهي تشبه عملية التعدين في البتكوين[4].

المطلب الثاني: وسائط الدفع الإلكتروني

بعد غزو التطور التكنولوجي لمجال الصيرفة أصبحت الصيرفة الإلكترونية أساسا في الحياة العامة وصارت الصيرفة التقليدية إلى الإنحسار شيئا فشيئا، ومن أبرز ما يصور ذلك هو إتجاه الأفراد إلى عمليات الدفع الإلكتروني وعزوفهم عن الدفع التقليدي وذلك من خلال قنوات معينة تسمى بوسائط الدفع الإلكتروني.

---

[1] إبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى، **النقد الإفتراضي بتكوين أنموذجا**، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، الرياض، السعودية، الطبعة 1، 2017، ص 03.

[2] عصام الدين، أحمد محمد، عملة البتكوين، **مجلة المصرفي**، بن السودان المركزي، الخرطوم، السودان، العدد 73، 2014، ص 51.

[3] محمود، هند فالح، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البتكوين)، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، تكريت، العراق، المجلد 4،العدد 03، 2009، ص 141.

[4] أحمد إبراهيم فاضل، **إطار مقترح للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة**، قسم المحاسبة، القاهرة، مصر، 2020، ص36.

أولا: أجهزة الصراف الآلي

تعد أجهزة الصراف الآلي أشهر أوجه الصيرفة الإلكترونية الملموسة، ظهرت أول مرة في بريطانيا عام 1967 من قبل مجموعة من المخترعين، كان الهدف منها توفير وسيلة للحصول على النقود بشكل آلي، وبدون الحاجة إلى التواصل مع موظفي البنك، وتشمل ثلاثة أنواع رئيسية وهي على النحو التالي:

1- الموزع الآلي للنقود DAB: هو جهاز إلكتروني مهمته القيام ببعض العمليات الآلية الإلكترونية تحفظ فيه النقود بطريقة آلية وبكمية محددة من العملات لتسهيل إجراء عمليات السحب النقدي، يتمثل هدفه في تلبية الحالات الطارئة لحاجات زبائن البنك للنقود، حيث يحدد البنك الحد الأقصى من المبالغ التي يمكن سحبها بناء على دراسة يقوم بها إستنادا على ظروف وسعة الجهاز فهو آلة مبرمجة للتواصل بن البنك وزبائنه عن بعد، ويسمح بإجراء بعض عملياتهم البنكية على مدار الساعة دون الحاجة إلى الدخول للبنك أو إنتظار أوقات عمله كالعادة، وتشير التقديرات إلى أن تكلفة تنفيذ عملية بنكية بواسطة جهاز الصراف الآلي تشكل فقط 10 % من تكلفة تنفيذها عبر الموظف[1]، أي أن سبب ظهوره الرئيسي هو لتوفير الأموال بالطلب في أي وقت خاصة خارج أوقات العمل.

2- الشباك الآلي للبنك: GAB *يعد أكثر تعقيدا وتنوعا من النوع الأول بالإضافة إلى خدمة السحب النقدي يقدم هذا النوع خدمات أخرى كقبول الودائع، طلب الصك، عمليات التحويل من حساب لآخر، وكل هذه الشبابيك الأوتوماتيكية للأوراق متصلة بالحاسوب الرئيسي للبنك.

3- **النهاية الطرفية لنقطة البيع الإلكترونية:** TPE * تسمح هذه النهاية الطرفية بخصم قيمة المشتريات من رصيد المتعامل الخاص بعد أن يمرر موظف نقطة البيع البطاقة الإئتمانية للعميل على القارئ المخصص لها و الموصول مباشرة مع الحاسوب المركزي للبنك، بإدخال الرقم السري للمتعامل يخصم قيمة المشتريات من رصيده وتحول لرصيد المتجر إلكترونيا.

[1] كرغلي أسماء، **اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك دراسة مرجعية للبنوك العامة بمقر ولاية البويرة**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014، ص 87.

* GAB: Guichet Automatique bancaire.

* TPE : Terminal de paiment électronique.

ثانيا: البنوك الإلكترونية

تمثل البنوك الإلكترونية أهم مظاهر الصيرفة الإلكترونية الحديثة لما تقدمه من خدمات بأيسر الطرق وأسهلها، حيث أنها العمل المصرفي الذي تكون فيه الأنترنت وسيلة الإتصال بين المصرف والعميل، وبمساعدة عدة نظم أخرى يصبح عميل المصرف قادرا على الإستفادة من الخدمات والحصول على المنتجات المصرفية المختلفة التي يقدمها المصرف من خلال إستخدام جهاز كمبيوتر موجود لديه، ويسمى بالمضيف أو من خلال إستخدام أي مضيف آخر وكل ذلك عن بعد ودون الحاجة للإتصال المباشر بالمصرف البشري[1].

كما يعبر أيضا عن ذلك النظام الذي يتيح للزبون الوصول إلى حساباته أو أي معلومات يريدها والحصول على مختلف الخدمات والمنتجات المصرفية أي أنه يضم كافة العمليات و النشاطات التي يتم عقدها أو تنفيذها والترويج لها بواسطة الوسائل الإلكترونية[2].

و تتنوع البنوك الإلكترونية كغيرها من المؤسسات الإقتصادية و تخضع لعدة متطلبات ومن أنواعها نذكر[3]:

1- الموقع المعلوماتي: وهو المستوى الأساسي للبنوك الإلكترونية أو ما يمكن تسميته بصورة الحد الأدنى من النشاط الإلكتروني المصرفي، ومن خلاله فإن البنك يقدم معلومات حول برامجه ومنتجاته وخدماته المصرفية.

2- الموقع التفاعلي أو الإتصالي: يسمح هذا الموقع بنوع من التفاعل الإتصالي بين البنوك والعملاء كالبريد الإلكتروني وتعبئة طلبات أو نماذج على الخط أو تعديل معلومات القيود والحسابات.

3- الموقع التبادلي: هذا المستوى الذي يمكن القول أن البنك يمارس خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير وإجراء كافة الإستعلامات وإجراء التحويلات بين حساباته داخل البنك أو مع جهات خارجية.

ثالثا: الهاتف المصرفي

أدى إنتشار تكنولوجيا الصيرفة الإلكترونية الحديثة إلى إبتكار وسائل وأساليب متقدمة لتقديم الخدمات المصرفية ويعتبر الهاتف المصرفي واحدا من هذه الأساليب.

---

[1] خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2006، ص 233.

[2] خباية عبد الله، **الإقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2007، ص- ص: 94-95.

[3] شيرين بدري البارودي، **دور إقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية دراسة تحليلة عن البنوك الإلكترونية**، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية،2006،ص 6.

و يقصد بالهاتف المصرفي أن يتمكن عميل المصرف من القيام ببعض العمليات إلكترونيا عن بعد، عبر الإتصال بالمصرف عن طريق الهاتف العادي، الثابت أو النقال برقم يحدده المصرف لهذه الغاية، بعد موافقته على إفادة العميل بهذه الخدمة، وفي المقابل يتمكن العميل من الدخول إلى حساباته في المصرف خلال مختلف ساعات اليوم، أي أربع وعشرين ساعة في اليوم، وسبعة أيام في الأسبوع، لإجراء عمليات عليها.

كما أن الهاتف المصرفي يعتبر خدمة تقدمها المصارف تعتمد على توفير رقم هاتف خاص بالعميل يقوم بإدخاله عند الاتصال بالخدمة، حيث يتم توجيه العميل إلى قائمة من الخيارات المتاحة له ومن خلال الإختيار المناسب يتم إجراء المعاملة المصرفية المطلوبة.

و يقدم المصرف إلى عميله أنواعا مختلفة من خدمات الهاتف المصرفي، يستفيد منها خلال مختلف ساعات اليوم، وهذه الخدمات التي يقدمها البنك من خلال الهاتف هي[1]:

1-عمليات الإطلاع: هي العمليات التي يقوم العميل بتنفيذها على حساباته المفتوحة لدى المصرف من خلال خدمة الهاتف المصرفي وهي كالتالي:

- الإطلاع على رصيد الحساب؛
- الإستفسار عن آخر العمليات التي قيدت في الحساب؛
- الاطلاع على أسعار العملات الأجنبية؛
- الإطلاع على سوق الأسهم؛
- الإطلاع على الإيداعات قيد التحصيل.

2- العمليات التعاقدية: إن العمليات التعاقدية هي العمليات التي يقوم بتنفيذها المصرف بناء على طلب العميل عبر خدمة الهاتف المصرفي، إستنادا إلى عقود جرى توقيعها بينهما في بداية التعامل، أو عند طلب الإستفادة من الخدمة، ونذكر فيما يلي بعضها:

- طلب دفتر الشيكات؛

[1] وائل الدبيسي، **دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي الواقع والآثار القانونية**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 2010، ص- ص: 225-226.

- وقف دفع الشيكات؛
- التحكم في الحسابات.

3- عمليات حديثة: بعد التطور التكنولوجي الذي يحدث في الهواتف فبالطبع ستظهر عمليات أخرى جديدة في الهاتف المصرفي وهي كالتالي:

- دفع فواتير أو رسوم الخدمات الحكومية والعامة أو المخالفات المرورية؛
- سداد مستحقات بطاقات الإئتمان وأقساط التمويل؛
- تحويل الأموال بين الحسابات؛
- تحويل الأموال داخليا وخارجيا؛
- تفعيل أو إيقاف بطاقات الدفع الإلكترونية؛
- خدمة الإكتتاب في الشركات؛
- إضافة المستفيدين الآخرين من الحساب الآخر التابع لك.

المطلب الثالث: أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكتروني

تشكل أنظمة الدفع والتسوية والتبادل الإلكتروني النواة الأساسية التي ترتكز عليها الصيرفة الإلكترونية، إذ أنها تمثل الواجهة التكنولوجية الحديثة التي حلت محل النظم التقليدية في الدفع والتسوية والتبادل.

أولا: أنظمة الدفع الإلكترونية

تعتبر هذه الأنظمة الإلكترونية جزءا لا يتجزأ من الطرق الحديثة للمعاملات المالية إذ أنها طفرة حدثت في هذا المجال نتيجة لإنتشار التكنولوجيا. فهي أنظمة مبنية على تقنيات إلكترونية وتقنيات الإعلام الآلي التي تستعمل لغرض صناعة الدفع الإلكتروني، من خلاله يتم تحصيل قيم وسائل الدفع التي تم ضبطها عن طريق تطويق المبادلات البنكية عبر سند معلوماتي بدل السند الورقي، وقد جاءت هذه الأنظمة لتقضي على مساوئ الأنظمة الكلاسيكية التي عانت منها المنظومة المصرفية[1]. كما يشار لها على أنها منظومة متكاملة من النظم

[1] يصيري محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 11، العدد 04، 2019، ص 63.

والبرامج التي تهدف إلى تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت قواعد التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة[1].

ولهذه الأنظمة العديد من الخصائص ومنها نذكر:

- شموليتها وإتسامها بالقبول العام؛
- تكلفة تداولها زهيدة؛
- دفع الفواتير عن طريق تحويل مبلغ لجهات أخرى خارج المصرف من خلال الصيرفة الإلكترونية[2]؛
- المرونة في القدرة على التكيف والإستجابة للتغيرات سواء كانت راجعة إلى التطور في سلوك الوحدات سواء كانوا أفراد أو مؤسسات ومجال وسائل الدفع وقنوات الإتصال أو القوانين والتنظيمات؛
- تضمن الخصوصية والسرية في المعاملات[3].

ثانيا: أنظمة التسوية الإلكترونية

تعتبر أنظمة التسوية الإلكترونية من أهم النظم المصرفية الحديثة لما تقدمه من تسهيلات لفائدة الخدمات المصرفية الإلكترونية من جهة ولفائدة العملاء من جهة أخرى. وتشمل هذه الأنظمة نظامين رئيسيين هما:

1- نظام التسوية الفورية الإجمالية: يعرف على أنه تنفيذ أوامر التحويل المصرفية في وقت حقيقي على أساس إجمالي ودون فترة سماح، والقاعدة العامة هي عملية بعملية، ويتعلق الأمر بالتحويلات المالية الكبيرة، وكذا التحويلات السريعة التي تكون بطلب من العميل[4].

---

[1] علي بودلال، إعتماد وسائل الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 05، 2018، ص 218.

[2] جلال الدين نور، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2006، ص 83.

[3] عبد الباقي روابح، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011، ص 06.

[4] تومي إبراهيم، تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الإجمالية والدفع المستعجل والمقاصة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 46، 2017، ص 443.

2- نظام المقاصة الإلكتروني : يعرف على أنه نظام لتسوية مدفوعات الصكوك بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية في غرف المقاصة وتسجيل المدفوعات الإلكترونية على شريط ممغنط[1].

كما تم تعريفه أيضا على أنه نظام لتسوية مدفوعات الشيكات إلكترونيا بين البنوك بدلا من المدفوعات الورقية في غرف المقاصة، وتسجيل المدفوعات إلكترونيا على شريط ممغنط، فهي تتم من خلال أجهزة الحاسب الآلي، فهذا النظام تتم فيه التحويلات بعدة وسائل كأجهزة الحاسوب أو أجهزة المودم[2].

3- أنظمة عرض الفواتير والسداد الإلكتروني EBPP *: نظام عرض الفواتير والتسديد الإلكتروني يقوم أساسه ووظيفته على القدرة على تقديم الفواتير للعملاء ودعم دفعهم بالوسائل الإلكترونية، يساعد على التخلص من التكاليف المرتبطة بطباعة الفواتير الورقية، ويقلل من تأخير التسليم، ويوفر الوقت المثالي لخدمة العملاء، ويوفر قناة للإتصال الثنائي بين موردي الخدمة وعملائهم، ويستفيد العملاء من خلال تسهيل وتبسيط إدارة عرض ودفع الفواتير، لهذا النظام تأثير فعال عندما نرى أنه في الولايات المتحدة فقط يتم إنشاء 94 مليار فاتورة سنويا بتكلفة تتراوح بين0 إلى9 دولار كرسوم معالجة لكل فاتورة، لذا نرى أن هذا النظام يعتبر كحل فعال لتقليل التكلفة.

ومن الخدمات التي يقوم بتقديمها هذا النظام يمكن إعتبارها كأساسيات هذا النظام بحد ذاته وهذه الخدمات هي كالتالي:

- **نموذج الفاتورة المباشرة:** حيث يقدم القائمون على الفواتير فواتيرهم على مواقعهم الإلكترونية الخاصة بهم، في حين أن الدفع يتم إلكترونيا.
- **نموذج المجمع المرتكز على المستهلك:** حيث يرسل مقدمو خدمة الفوترة فواتيرهم إلى موقع المجمع، بدلا من المستهلك، ويتم دفعهم مباشرة من الموقع، مثل مدفوعات الخصم المباشر.
- **نموذج البريد الإلكتروني:** حيث يتم إرسال الفواتير التي تحتوي على رسومات نصية منسقة إلى المستهلك ثم يتم ربطها مرة أخرى بمواقع الدفع عبر الإنترنت أو عرض الفواتير بشكل مفصل.

---

[1] نبيل ذنون، منال مربون مبارك، معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية**، جامعة بغداد، العراق، العدد 25، 2010، ص 42.

[2] صفاء يوسف القواسمي، **المسؤولية القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني**، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009، ص 12.

* EBPP: Electronic Bill Payment and Presentment.

• **نموذج مكتب الخدمة:** الذي يسهل الإتصالات مع جهات الإتصال الكبيرة، لاسيما نموذج بوابة الشركات الصغيرة والمتوسطة، الذي يستفيد من علاقة البوابة الراسخة مع المستخدم، تقوم البوابة بتبسيط الفواتير من المفوترين إتجاه العملاء.

• **نموذج مقدم الخدمة البديل:** حيث قد تساعد التطبيقات المقدمة من مزود آخر في بدء علاقة عمل بأقل قدر من الإستثمار المالي[1].

ثالثا: أنظمة التبادل الإلكترونية

تعتبر أنظمة التبادل المصرفية الإلكترونية ركيزة أساسية تقوم عليها المصارف الإلكترونية لأنها توفر لها طرق آمنة وموثوقة لنقل التحويلات المالية بينها. وهناك عدة أنظمة تحويلات مالية والتي نذكر أشهرها:

أولا: نظام سويفت SWIFT * (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك)

نظام سويفت هو منشأة عالمية لتبادل المعلومات والخدمات المالية على نطاق عالمي من خلال الإتصالات الدولية بين المصارف، هذه المنشأة مملوكة من قبل أشخاص تقوم بتقديم هذه الخدمات في مجال الأعمال بالسرعة المطلوبة والأداء الفعلي الجيد المضمون وبثقة عالية، وهناك ما يزيد عن 2344 مصرف في أكثر من942 بلد يثقون بهذه الخدمات من خلال تبادل الملايين من المعلومات بالكفاءة المطلوبة[2]. كما يعتبر أيضا شبكة إتصالات متطورة ومتقدمة، تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة إتصالات منظمة ومحكمة توفر لإتصال السهولة، السرعة والأمان[3]. لذلك فإن نظام سويفت هو نظام عالمي للتحويلات المالية بين البنوك والمؤسسات المالية، يعتمد على رسائل محددة تتضمن المعلومات اللازمة لتحويل الأموال بين الحسابات المصرفية في مختلف دول العالم، ويتميز بالسرعة والأمان والدقة في عمليات التحويل، يستخدم بشكل رئيسي في المدفوعات الدولية وتسوية الصفقات التجارية الدولية، ويعتبر وسيلة رئيسية لنقل الأموال عبر الحدود الدولية.

ويتميز بنظام سويفت بما يلي:

---

[1] Kornel Terplan, **Electronic Bill Presentiment and Payment**, CRC press, Boca Raton Florida. USA, 1st Edition, 2003, P-P: 402- 404

* SWIFT: The society for worldwide Interbank Financial and Telecommunications.

[2] خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2009، ص 449.

[3] خالد أمين عبد الله، إسماعيل طراد، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2001، ص 223.

- السرعة: يتيح نقل الأموال بسرعة فائقة بين المؤسسات المشتركة؛
- الأمان: يضمن تشفير المعلومات المتعلقة بالتحويلات لزيادة الأمان؛
- الشمولية والتكلفة: يشمل أغلب المؤسسات المالية العالمية ويقدم تكلفة جيدة مقارنة بغيره.

ثانيا: نظام SPFS الروسي

أنشأت روسيا نظام SPFS في عام 2014، عندما هددت الولايات المتحدة، بطرد روسيا من نظام سويفت من خلال العقوبات، ونفذ هذا النظام أول معاملة ناجحة له في عام 2017 .SPFS هو إختصار لنظام نقل الرسائل المالية، ويقوم بصياغة ومعالجة التنسيقات الموحدة للرسائل المصرفية الإلكترونية أو مستندات UFEBS (مستندات معيارية تستخدم في عمليات التحويل المالي الإلكترونية في الإتحاد الأوروبي، وهي مجموعة من المعايير التي تحدد كيفية تنفيذ وتبادل المعلومات المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية بين البنوك) وملفات MT أيضا، في حين رحب 300 بنك روسي بذلك ظهر إنشقاق أيضا حيث تفضل البنوك الأخرى نظام سويفت لشموليته[1].

سعت روسيا لتعزيز هذا النظام المالي ودعوة الحلفاء للإنضمام له خاصة حلفائها في مجموعة BRICS التي تضم كلا من روسيا، الصين، البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا.

ويتميز هذا النظام بما يلي:

- الإستقلالية: يستقل هذا النظام عن نظام سويفت الذي تسيطر عله الولايات المتحدة الأمريكية؛
- التنوع: يمكن هذا النظام من تحويل مختلف العملات بعيدا عن هيمنة الدولار؛
- الأمان: يضمن تشفير المعلومات المتعلقة بالتحويلات لزيادة الأمان.

[1] الأنترنت، الموقع الرسمي لقناة إندبندنت عربية، (01 /07/ 2022)، [على الخط] ، **https://www.independentarabia.com/node/347326**.

المبحث الثالث: الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

بسبب التطور الحاصل في المجال التكنولوجي ووسائل الإعلام والإتصال والدخول في عصر العولمة وسهولة الإتصال والإنتقال بين الدول ومع إزدياد عمليات التجارة الإلكترونية أصبح من الضروري لدولة بحجم الجزائر أن تطور من نظامها المصرفي لمواكبة العصر.

المطلب الأول: محطات الصيرفة الإلكترونية في الجزائر

سعت الجزائر لتحديث نظامها المصرفي لضمان الإستمرارية والحداثة ولهذا لجأت لتبني الصيرفة الإلكترونية، ويعود تاريخ الصيرفة الإلكترونية في الجزائر إلى أواخر السبعينات حيث بدأت البنوك في الجزائر بتقديم خدمات الصيرفة الإلكترونية للعملاء ومن أبرز المحطات لذلك نذكر:

- سنة 1989: إنضمام القرض الشعبي إلى منظمة فيزا العالمية كمصدر للبطاقة ومتعامل بها؛
- سنة 1990: إنضمام القرض الشعبي إلى منظمة ماستركارد كمتعامل بالبطاقة دون تصديرها؛
- سنة 1991:إنضمام الجزائر لنظام سويفت للتحويلات المالية؛
- سنة 1994: دخول الأنترنت للجزائر عن طريق إيطاليا تحت مشروع ترعاه منظمة اليونسكو يسمى "ريناف"[1]، كما تم إنشاء جمعية ABEF * أي جمعية البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر؛
- سنة 1995: تم إنشاء شركة SATIM *من أجل تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية[2]؛
- سنة 1996: ظهور أولى إنجازات شركة SATIM المتمثلة في شبكة نقدية بين البنوك RMI *؛
- سنة 1997: تفعيل RMI ،والشروع في إدخال آلات السحب الآلي[3]؛
- سنة 2002: تفعيل نظام الدفع الإلكتروني بين البنوك؛

---

[1] سهيلة بن دريس، محمد حمو، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وآفاق تطويرها، **مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال**، الشلف، الجزائر، العدد 02، جانفي 2020، ص-ص: 401-403.

* ABEF : Association professionnelle des Banques et des Etablisements Financiers

* SATIM : Société d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique

[2] ربوح عبد الغني، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الآفاق، **المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي بالجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة**، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي11 / 12 مارس 2008، ص2.

* RMI : Réseau Monétaire Interbancaire

[3] شول شهرة، مدوخ ماجدة، **الصيرفة الإلكترونية : ماهيتها مخاطرها حمايتها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة– مخاطر – تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي: 06 / 07 جوان 2005 ، ص 10.

- سنة 2004: تم إصدار أول بطاقة دولية وإنشاء شركة الجزائر للخدمات المصرفية؛
- سنة 2005: إنطلاق التعامل ببطاقات السحب الآلي تزامنا مع إنجاز شبكة الأنترنت السريع ADSL بالشراكة مع الصين، وتجربة SyMAP؛
- سنة 2006: دخول نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة ARTS حيز الخدمة جنبا إلى جنب مع نظام المقاصة الإلكترونية ATCI؛
- سنة 2007: وضع أول جهاز GAB في مطار هواري بومدين للأجانب لسحب العملة الوطنية؛
- سنة 2012: غلق آخر مقاصة يدوية؛
- سنة 2013: ميلاد مشروع الجزائر الإلكترونية بهدف التصدي لأزمة السيولة؛
- سنة 2014: توافر نظام التسوية الإجمالية الفورية RTGS ب شكل شبه كلي في الجهاز البنكي الجزائري؛
- سنة 2016–2017: توسيع عملية الدفع بالبطاقات الإلكترونية حيث تصل أعدادها إلى حوالي 15 مليون بطاقة[1]؛
- سنة 2018: إصدار قانون التجارة الإلكترونية كتعليمة أساسية؛
- سنة 2020 – 2021: صدور أمر بإجبارية تعميم أجهزة TPE من خلال وزارة المالية.

المطلب الثاني: مؤسسات النقد الإلكتروني في الجزائر

تتوفر الجزائر على العديد من المؤسسات المصرفية التي تقدم خدماتها إلكترونيا والتي نذكر أبرزها:

1- شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك SATIM: تأسست هذه الشركة سنة 1995 بمبادرة من المجتمع المصرفي، وهي شركة تابعة لسبعة بنوك في الجزائر وهم: بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك التنمية المحلية، البنك الخارجي الجزائري ، البنك الوطني الجزائري ، القرض الشعبي الجزائري ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، بنك البركة ومؤسسة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. وتعتبر المشغل للدفع الإلكتروني بين البنوك في الجزائر للبطاقات المحلية والدولية، حيث تعمل كواحدة من الأدوات التقنية لدعم برنامج تطوير وتحديث البنوك

[1] العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2016، ص 12.

وخاصة تعزيز وسائل الدفع عن طريق البطاقة. كما تجمع مؤسسة ساتيم 18 عضوًا في شبكة الدفع الإلكترونية بين البنوك الخاصة به، والتي تتكون من 18 بنكاً بما في ذلك 06 بنوك عامة و 11 بنكاً خاصاً بالإضافة إلى بريد الجزائر.

شهدت مؤسسة ساتيم تطورا كبيرا ونموا مستداما في خدامتها منذ تأسيسها إلى يومنا هذا، بحيث تم توصيل أكثر من 1351 جهاز صراف آلي و 40000 محطة دفع إلكترونية متصلة بخوادمها، إضافة إلى أكثر من 274 موقعا تجاريا على الويب يعمل على منصته، ويرجع هذا النمو بشكل أساسي إلى تأثير بطاقة البنك التجاري الدولي على العادات الشرائية للمواطنين الجزائريين[1].

2- شركة الجزائرية لخدمات البنوك الإلكترونية AEBS *: تم تأسيس خدمات البنوك الإلكترونية في الجزائر سنة 2004، وأصبحت الشركة رائدة في مجالها بكونها أول شركة جزائرية تكتسب الخبرة في مجال الأعمال المصرفية عن بُعد، ثم قامت بتصديرها دوليًا. وبذلك أصبحت قوة دافعة في تطبيع التبادلات بين البنوك في الجزائر، والعمل بتعاون وثيق مع مؤسسات الدولة في مجالات التمويل والمصارف.

تقوم خدمات الشركة الأساسية على:

- التكامل والتشغيل للخدمات المصرفية؛
- تقديم الحلول عن بعد في إدارة النقد ومنح القروض وترشيد القرارات؛
- تطوير المنصات والبرامج المصرفية عن بعد، خاصة الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول؛
- المشورة والتدريب[2].

3- جمعية البنوك والمؤسسات المالية في الجزائرABEF : هي منظمة غير ربحية تأسست في عام 1997 بهدف تمثيل ودعم مصالح البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر. تضم الجمعية أكثر من 40 عضواً من بينهم البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات المالية، وتهدف الجمعية إلى تطوير وتعزيز قطاع المصارف والمؤسسات المالية في الجزائر من خلال التشاور والتعاون مع الجهات الحكومية والشركاء الآخرين في القطاع المالي. كما تسعى الجمعية إلى توفير بيئة أفضل للأعمال وزيادة وعي الجمهور بأهمية الخدمات المصرفية والمالية، وتقوم الجمعية بتنظيم العديد من الفعاليات والندوات وورش العمل لتعزيز التواصل

[1] الأنترنت، الموقع الرسمي لشركة ساتيم، (2023/04/25)، [على الخط]، **www.satim.dz**

* AEBS: Algeria E-Banking Services

[2] الأنترنت، الموقع الرسمي لشركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية، (2023/04/25)، [على الخط]، **www.aebs-tech.com**

بين أعضائها وتبادل المعرفة والخبرات كما تعمل على تطوير المهارات والقدرات المهنية لأعضائها من خلال تنظيم دورات تدريبية وورش عمل تخصصية في مجالات مثل التمويل والإدارة والتسويق وغيرها.

وتعد جمعية البنوك والمؤسسات المالية مؤسسة مهمة تعمل على تطوير وتحسين القطاع المالي في البلاد ودعم أعضائها وتمثيل مصالحهم بشكل فعال، كما تضم هذه الجمعية العديد من البنوك الجزائرية وهم: البنك الخارجي الجزائري، البنك الجزائري للتنمية، بنك البركة، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، البنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية، القرض الشعبي الجزائري.

4- تجمع النقد الآلي GIE Monétique *: أنشأ تجمع النقد الآلي في جوان 2014، ليدعم النهج الإستراتيجي الذي إتبعته السلطات الجزائرية لعصرنة النظام البنكي، ويكلف بضمان العلاقة ما بين البنوك في المنظومة النقدية المتوافقة مع الشبكات النقدية المحلية أو الدولي،. يتكون تجمع النقد الآلي من 19 عضو منخرط منهم 18 بنك وبريد الجزائر، ويساهم فيه بنك الجزائر كعضو غير منخرط للتأكد من مدى تطابق المنظومات ووسائل الدفع، والمعايير المطبقة في هذا المجال، طبقا للتنظيم الساري، كما يشرف تجمع النقد الآلي على قيادة نظام النقد الآلي من خلال الوظائف الأساسية التالية:

- إدارة المواصفات والخصائص والمعايير في مجال النقد الآلي؛
- تعريف المنتجات النقدية البنكية وقواعد تطبيقها العملية؛
- تسيير الأرضية التقنية للتوجيه؛
- المصادقة وتسيير الأمن.

وبهذا يجسد الشفافية في تحديد معايير وقواعد النشاط النقدي بطريقة تسمح بتحرير مبادرات الإستثمار في الصناعة النقدية، حيث أن الهدف هو ترقية النقد الآلي عن طريق تعميم إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني[1].

المطلب الثالث: جهود الجزائر في إطار تعزيز الصيرفة الإلكترونية

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تطوير الخدمات وآلية عمل المصارف من أجل مواكبة التطورات والتقدم العالمي الحاصل في هذا المجال، بدءا من النية التحتية لمنظومات شبكات الربط الواسعة وصولا إلى أرقى

* GIE : Groupement d'Intérêt Economique

[1] الأنترنت، الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي بالجزائر، (2023/04/25)، [على الخط]، **www.giemonetique.dz**

النظم المصرفية وتوفير أفضل الخدمات للزبائن من أجل تحقيق منافسة قوية وتحسين نوعية الخدمات وإستقطاب المزيد من الزبائن سواء في الداخل أو من الخارج وتقديم أفضل العروض، لذلك لجأت الجزائر إلى إصدار قوانين وتشريعات تهدف إلى تنظيم وتحسين الصيرفة الإلكترونية والتي ندكر منها:

• القانون رقم 16–09 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بترقية الإستثمار وتنظيم النشاطات المالية غير المصرفية، والذي يحدد إطار العمل وينص على أهمية توفير الأمن والحماية للمعاملات المالية الإلكترونية[1].

• القانون رقم 18–04 المؤرخ في 25 جانفي 2018 المتعلق بالحماية الشخصية في مجال المعالجة الآلية للبيانات، والذي يحدد إطار عمل حماية البيانات الشخصية وينص على أهمية توفير الأمن والحماية للمعاملات المالية الإلكترونية[2].

• القانون رقم 20–05 المؤرخ في 22 جانفي 2020 المتعلق بتنظيم النشاط المصرفي، والذي يحدد إطار عمل الصيرفة الإلكترونية ويشجع البنوك على تطوير خدماتها الإلكترونية[3].

• القرار الوزاري المؤرخ في 20 فيفري 2018 المتعلق بتعزيز الصيرفة الإلكترونية وتشجيع البنوك على تقديم خدمات الدفع الإلكتروني.

كما قامت الجزائر بالعديد من الجهود العملية الأخرى غير إصدار التشريعات والتي نذكر منها:

• تعزيز شبكة الاتصالات اللاسلكية في البلاد وتوسيع النطاق الترددي لتحسين سرعة وإستقرار الإتصالات الإلكترونية، مما يسهل إستخدام الخدمات المالية الإلكترونية ويجعلها أكثر فعالية.

• تطوير بوابات الدفع الإلكتروني E-PAY والتي تتيح للمستخدمين الدفع الإلكتروني عن طريق الإنترنت ومن خلال الهواتف المحمولة والحواسيب وتشمل الخدمات المتاحة دفع الفواتير وشراء التذاكر والتسوق عبر الإنترنت.

• توفير التدريب والتوعية للمستخدمين والبنوك والشركات حول إستخدام الصيرفة الإلكترونية والتحول الرقمي، مما يزيد من الوعي والثقة في إستخدام هذه الخدمات.

[1] القانون رقم 16–09 **المتعلق بترقية الإستثمار** المؤرخ في 3 أوت 2016 الصادر بالجريدة الرسمية.

[2] القانون رقم 18–04 **المتعلق بالحماية الشخصية في مجال المعالجة الآلية للبيانات** المؤرخ في 25 جانفي 2018 الصادر بالجريدة الرسمية.

[3] القانون رقم 20–05 **المتعلق بتنظيم النشاط المصرفي** المؤرخ في 22 جانفي 2020 الصادر بالجريدة الرسمية.

من جهة أخرى وفي نفس الإطار الذي إنتهجته الجزائر لتعزيز الصيرفة الإلكترونية قام البنك المركزي بدعم هذه الجهود بإعتباره جهة رائدة في هذا المجال من خلال عدة إجراءات نذكر منها:

- تشجيع المؤسسات المالية على تطوير خدمات الصيرفة الإلكترونية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لتقديم هذه الخدمات للعملاء؛
- تطوير قواعد البيانات والأنظمة التي تحافظ على سرية المعلومات الشخصية والمالية للعملاء، وتوفير الحماية اللازمة للمعاملات الإلكترونية؛
- تحديث اللوائح والتشريعات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية، وضمان الإمتثال للمعايير الدولية في هذا المجال.
- تقديم الدعم والإرشادات للعملاء والمؤسسات المالية حول إستخدام الصيرفة الإلكترونية والتحول إلى هذا النوع من الخدمات المصرفية؛
- تطوير نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، وتوفير الدعم اللازم لتحديثه وتطويره بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية الحديثة؛
- تنظيم ورش العمل والحملات التوعوية للتعريف بالصيرفة الإلكترونية والترويج لإستخدامها بين العملاء والمستفيدين؛
- تطوير البنية التحتية للصيرفة الإلكترونية في الجزائر من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والتقنيات الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والجوال والشبكات اللاسلكية؛
- تقديم الدعم والتدريب للعملاء والمؤسسات المالية حول كيفية إستخدام الصيرفة الإلكترونية والتحول إلى هذا النوع من الخدمات المصرفية[1]؛

بهذه الجهود والإجراءات، يعمل البنك المركزي الجزائري على تعزيز الصيرفة الإلكترونية في الجزائر وتوفير الخدمات المصرفية الحديثة والمرنة للعملاء، وذلك في إطار التطور الحديث للتكنولوجيا والحاجة المتزايدة للتعامل الآمن والسريع في البيئة الرقمية.

[1] الأنترنت، الموقع الرسمي لبنك الجزائر، (2023/05/01)، [على الخط]، **www.bank-of-algeria.dz**

خلاصة:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على مختلف الجوانب الأساسية لموضوع الصيرفة الإلكترونية، التي تعتبر حديثة النشاة والعمل، بحيث حققت تطورا ملحوظا أسهمت به في تطوير عمل البنوك على جميع الأصعدة، إذ أنها تعتبر توجها معاصرا انتهجته المؤسسات المالية للتخلص من اعباء الصيرفة التقليدية واستبدالها بنهج حديث يجعل من مجال الصيرفة مجالا واسعا وسهل التعامل سواء بالنسبة للبنوك أو للعملاء على حد سواء، إذ صارت المعاملات التقليدية كالدفع المباشر الملموس بالعملة مثلا شيئا من الماضي واحتل مكانه الدفع الإلكتروني سواء بالبطاقات الإلكترونية التلامسية أو عن طريق الهواتف الذكية والتقنيات غير التلامسية وامتد هذا التأثير وصولا للأنظمة المتحكمة في هذا المجال كأنظمة التسوية الحديثة التي صارت تعتمد على الحواسيب والشبكات الإلكترونية في تصريف وتسوية العمليات المالية بين الأفراد وحتى بين الدول.

كما تعرفنا على الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في مجال عصرنة نظامها المصرفي من خلال عدة محطات تاريخية شهدتها الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، حيث قامت بإنشاء عدة مؤسسات تدعم وتطور من مجال النقدية الإلكترونية منها شركة ساتيم بهدف تسهيل المعاملات ومعالجتها عن بعد وإصدار قوانين وتشريعات لدعم هذا التوجه.

وبنك التنمية المحلية هو الآخر بادر بإدخال هذه المعاملات المالية الإلكترونية في نظامه المصرفي، فما هو واقع الصيرفة الإلكترونية في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466؟، وهذا ما سيتم الإجابة عنه من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني

الصيرفة الإلكترونية في وكالة بنك التنمية المحلية

BDL تيارت – 466–

المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة

المطلب الأول: نشأة بنك التنمية المحلية BDL وتقديم وكالة تيارت 466.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك ولوكالة تيارت 466.

المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية ومهام وكالة تيارت 466.

المبحث الثاني: وسائل ووسائط الصيرفة الإلكترونية في الوكالة

المطلب الأول: البطاقات البنكية.

المطلب الثاني: أجهزة الدفع والشبابيك الإلكترونية.

المطلب الثالث: خدمات البنك الإلكتروني ورسوم المعاملات البنكية.

المبحث الثالث: الأنظمة المستخدمة في الوكالة

المطلب الأول: نظام المقاصة الآلية الجزائري ATCI.

المطلب الثاني: نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري ARTS.

المطلب الثالث: نظام سويفت SWIFT والأنظمة الداخلية الخاصة بالبنك.

تمهيد:

يشمل النظام المصرفي الجزائري العديد من البنوك والمؤسسات المصرفية الداخلية التي تشكل أساسياته وتعتبر من أبرز الواجهات لهذا النظام المصرفي بحث أن بنك التنمية المحلية BDL يعتبر من أشهر البنوك وأهمها لما له من دور هام في الحركة الاقتصادية المحلية خاصة والدولية عامة بحيث شكل ظهوره واحدة من أبرز بوادر توجه الدولة الجزائرية نحو الاصلاح الاقتصادي والاتجاه نحو تبني ودعم الصيرفة الإلكترونية إذ يقوم البنك في عمله على العديد من الخدمات القائمة على الأنظمة والتقنيات الحديثة التي توفرها الصيرفة الإلكترونية كخدمات البنك الإلكتروني والهاتف المصرفي وغيرها من الخدمات الحديثة في إطار السعي نحو تعميمها والتقليل من الاعتماد على خدمات الصيرفة التقليدية.

تقوم وكالة تيارت 466 التابعة لبنك التنمية المحلية بالعمل على تحقيق أهداف ورؤية البنك من خلال تقديم المهام الموكلة إليها بصفة دائمة وسهلة للزبائن لنيل رضاهم ودعم المنافسة مع البنوك الاخرى.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الإطار التطبيقي من خلال هذا الفصل إلى دراسة حالة بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466 للوقوف على مكانة الصيرفة الإلكترونية في هذا البنك وآلية عملها ومدى انتشارها مقارنة بالخدمات التقليدية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية كالتالي:

المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة؛

المبحث الثاني: وسائل ووسائط الصيرفة الإلكترونية في الوكالة؛

المبحث الثالث: الأنظمة المستخدمة في الوكالة.

المبحث الأول: تقديم وعرض المؤسسة

في إطار سعي البنوك الجزائرية لمواكبة التقدم التكنولوجي المتسارع في مجال الصيرفة يعتبر بنك التنمية المحلية من البنوك الرائدة التي طورت من إستراتيجياتها ومازالت تسعى لمزيد من التطور والمنافسة في تقديم خدمات الصيرفة خاصة الإلكترونية منها من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بصيغة أفضل.

المطلب الأول: نشأة بنك التنمية المحلية BDL* وتقديم وكالة تيارت 466

بدأت الجزائر عملية التأميم وإنشاء البنوك التجارية منذ سنة 1966، لسد الفراغ الناتج عن إستقالة البنوك الأجنبية عقب الاستقلال.

أولا: نشأة بنك التنمية المحلية BDL

بنك التنمية المحلية BDL هو مؤسسة نشأت في إطار التنمية الجهوية للبلاد وإعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي بمقتضى المرسوم رقم 85/86 بتاريخ 30 أفريل 1985 المنشور في الجريدة الرسمية رقم 19 في شكل بنك وطني مخصص للتمويل والتنمية المحلية ويعتبر آخر بنك أسس قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات التابعة لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بحيث أخذ نحو 35 فرعا من فروعه المنتشرة في بعض الولايات والتي جمعت وسميت باسم بنك التنمية المحلية، ثم تم تحويله إلى شركة مساهمة سنة 1989 برأس مال قدره 36.800.000.000 دينار جزائري صدرت الموافقة عليها سنة 2002 والمساهم الرئيسي فيها هي وزارة المالية، وصل رأس مال البنك في إحصائية سنة 2022 إلى 73.000.000.000 دينار جزائري، يعرف هذا البنك ببنك الشركات الصغيرة والمتوسطة والتجارة بمفهوم أوسع ثم بنك المهن الحرة والأفراد والأسر، يقع مقره الإجتماعي في 05 نهج عمار قاسي سطاوالي بالجزائر العاصمة، وله عدة هياكل موزعة على التراب الوطني على النحو التالي: 24 مديرية مركزية، 15 مديرية جهوية، 05 مفتشيات جهوية، 162 وكالة، يشارك البنك جميع الآليات التي وضعتها السلطات العامة مثل: ANADE**** ,CNAC*** ANGEM**.[1]

[1] الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية،(06/05/2023 على الساعة 10:46)،[على الخط]، **www.bdl.dz**

* BDL: Banque de Développement Local.

** ANGEM: Agence National de Gestion des Micro Crédits.

*** CNAC: Caisse national D'assurance Chômage.

**** ANADE: Agence National D'appui et de Développement de L'entreprenariat.

ثانيا: تقديم بنك BDL وكالة تيارت 466

تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية نظرا للأعمال المهمة التي تقوم بها، تم إنشاؤها بعد مرور ستة أشهر من إنشاء بنك التنمية المحلية الرئيسي أي سنة 1986، يقع مقر الوكالة بحي محمد جهلان مباشرة أمام متحف المجاهد بمدينة تيارت، وكان قبلا يقع بشارع بالجيلالي حبيب مقابل مسجد صلاح الدين الأيوبي، وتضم الوكالة 17 عاملا موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك وتقيم شراكة مع مؤسسة AMNAL المتخصصة في مجال الحراسة والأمن لتوفير عمال النظافة والحراس كالتالي[1]:

الجدول رقم (02-01): توزيع موظفي في البنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466

Poste	العدد	المنصب
Le directeur	01	المدير
Directeur adjoint	01	نائب المدير
Secrétariat général	01	الأمانة العامة
Directeur du service du fonds	01	رئيس مصلحة الصندوق
Le fonds	04	الصندوق
Responsables commerciaux	02	المسيرون التجاريون
Bureau de compensation	01	مكتب المقاصة
Assistantes commerciales	03	المساعدون التجاريون
Nettoyants	01	عمال النظافة
Gardes	02	الحراس
Total	17	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف نائب مدير بنك التنمية المحلية بوكالة تيارت 466

[1] مقابلة مع مدير وكالة بنك التنمية المحلية بوكالة تيارت 466.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL ووكالة تيارت 466

بإعتبار أن بنك التنمية المحلية BDL مؤسسة وطنية تقوم على تنظيم إداري كغيرها من المؤسسات فإن لديه هيكلا تنظيميا يبين موقع ومهام كل عنصر في المؤسسة وعلاقة العمل التي تربط بين الموظفين.

أولا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL

يتكون بنك التنمية المحلية من عدة فروع وأقسام يمكن عرضها من خلال الهيكل التنظيمي كالتالي:

الشكل رقم(02-01): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

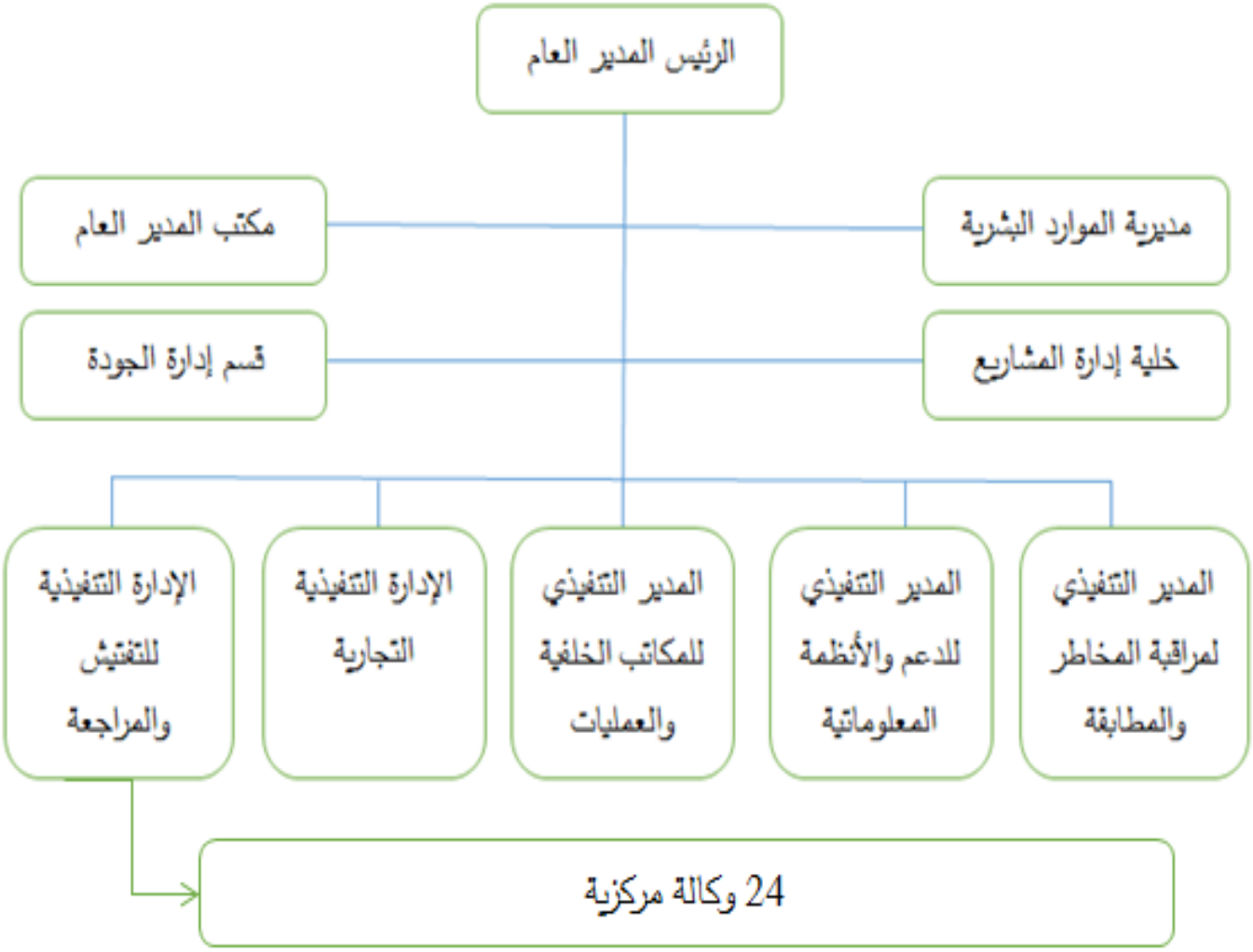

المصدر: مقابلة مع نائب مدير بنك التنمية المحلية بولاية تيارت

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466

كجميع الفروع والوكالات التابعة للبنك المركزي للتنمية المحلية تمتلك وكالة تيارت هيكلا تنظيميا يبين المهام والمصالح التي تتوفر عليها الوكالة والموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم(02-02): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية وكالة تيارت

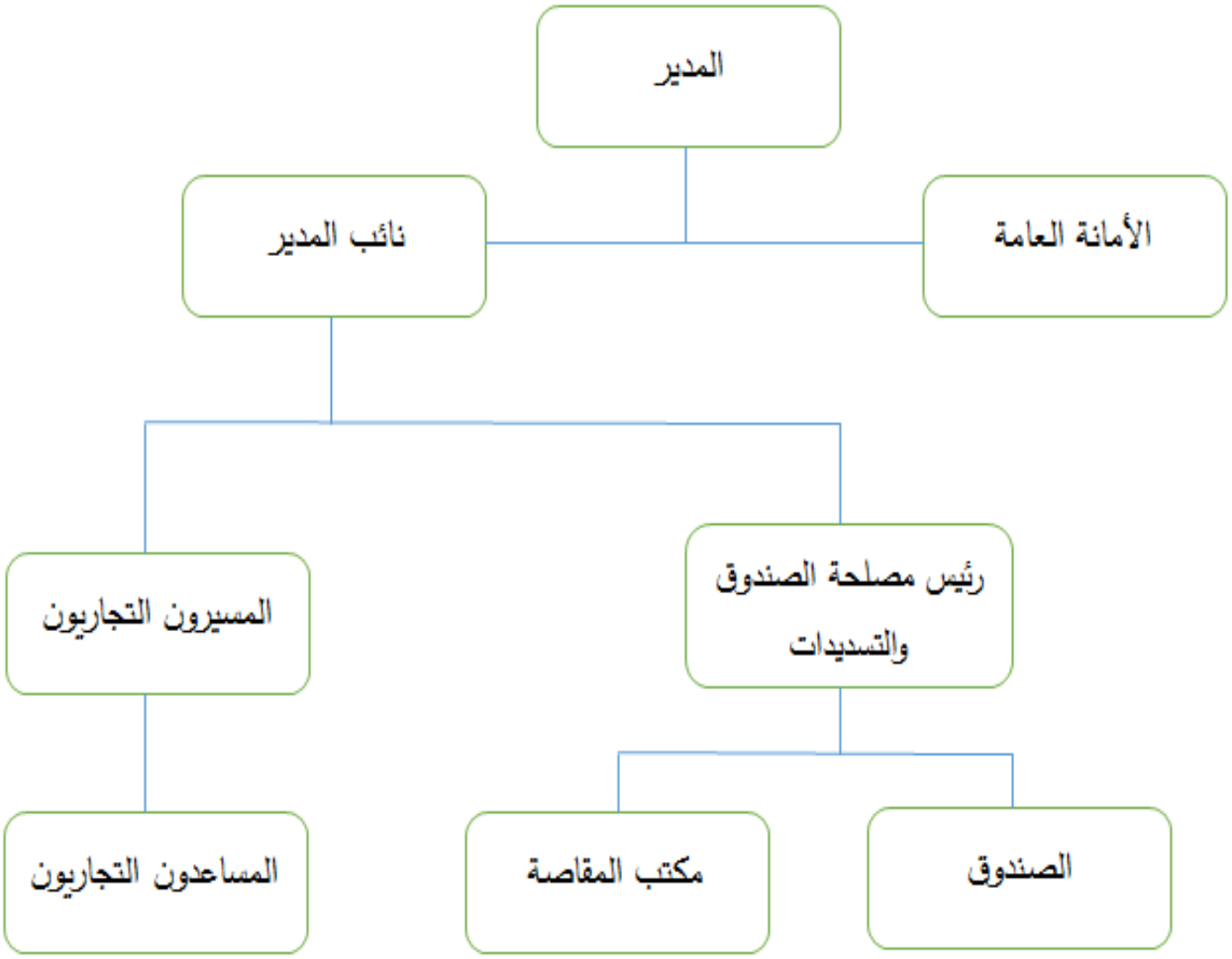

المصدر: مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466.

المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية BDL ومهام وكالة تيارت 466

يسعى بنك التنمية المحلية BDL إلى تحقيق أهدافه المخطط لها كغيره من المؤسسات وذلك بتسخير جميع الوسائل المادية والبشرية والتسيير الحسن للوكالات التابعة له على المستوى الوطني.

أولا: أهداف بنك التنمية المحلية

يقوم الهدف الأساسي لبنك التنمية المحلية باعتباره مؤسسة اقتصادية وتجارية على الربح والتوسع لضمان مكانة قوية بين البنوك الوطنية، وبالنظر لطابع البنك العمومي بحيث تمتلك الخزينة كل أسهمه فهو يتلقى تعليمات مباشرة من وزارة المالية التي تعتبر وصية عليه فهو يهدف إلى:

- دعم التنمية المحلية والريفية؛
- تطوير وسائل الدفع خاصة الإلكترونية منها؛
- تحقيق الشمول المالي؛
- تطوير الخدمات والمنتجات البنكية؛
- تحسين وتيسير المعاملات الإقتصادية؛
- توسيع مجال النشاطات البنكية في مختلف المجالات؛
- جذب العملاء وكسب رضاهم؛
- تحقيق أعلى نسبة من الأرباح؛
- الإستمرارية والحفاظ على السمعة؛
- دعم وتسهيل التواصل مع البنوك الخارجية؛
- دعم الإقتصاد الوطني وسياسات الدولة الإقتصادية[1].

[1] مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466.

ثانيا: مهام بنك BDL وكالة تيارت 466

كغيرها من الوكالات التابعة لبنك التنمية المحلية الرئيسي تتكلف وكالة تيارت بمهام عديدة من طرف بنك التنمية المركزي والتي نذكر منها[1]:

- تقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات؛
- تقديم قروض لدعم التنمية المحلية، الريفية والإنشاءات بصيغها المختلفة؛
- تمويل نشاطات الإستغلال والإستثمار للقطاع العام والخاص؛
- توفير التوطين البنكي و تمويل التجارة الخارجية؛
- إستقبال التسديدات إلكترونيا أو نقدا؛
- توفير بطاقات الدفع الإلكترونية المدعومة من البنك؛
- قبول الودائع؛
- تمويل التجارة الخارجية؛
- تحويل الأموال وصرفها للعملة المحلية؛
- تقديم الدعم والإستشارة للعملاء.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الأمانة العامة وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466.

المبحث الثاني: وسائل ووسائط الصيرفة الإلكترونية في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466

يسعى بنك التنمية المحلية إلى تقديم خدمات صيرفة إلكترونية تعزز أهداف الدولة الجزائرية الرامية إلى دعم الخدمات الإلكترونية وتوسيعها وترضي زبائن البنك وهذا من خلال تحسين الخدمات الإلكترونية البنكية المتمثلة في الدفع الإلكتروني والبطاقات الإلكترونية وغيرها.

المطلب الأول: البطاقات البنكية لبنك التنمية المحلية

تعد البطاقات البنكية من مظاهر الصيرفة الإلكترونية الحديثة في البنوك إذ أنها تقدم خدمة هامة للزبائن وتمكنهم من القيام بعملياتهم البنكية بيسر وبصفة سريعة وآمنة.

يوفر بنك التنمية المحلية وكالة تيارت العديد من البطاقات المحلية والدولية كالتالي:

أولا: البطاقة المحلية في البنك

هي بطاقات موصولة مباشرة بالحساب الشخصي للزبون، تسمح له بالقيام بالعمليات البنكية مع ضمان السرعة والأمان، يوفرها بنك التنمية المحلية بوكالة تيارت لزبائنه وهي:

1- بطاقةCIB*: هي بطاقة محلية بين البنوك يوفرها بنك التنمية المحلية بنوعين هما:

أ- بطاقة CIB الكلاسيكية: هي بطاقة بنكية لها سقف محدد بمبلغ 50000 دينار جزائري سواء للسحب أو للدفع في ظرف أسبوع؛

الشكل رقم(02-03): لبطاقة الدفع CIB الكلاسيكية لبنك التنمية المحلية

المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية (2023/05/06 18:40)،[على الخط]،
www.bdl.dz

* CIB: Carte Interbancaire.

ب- بطاقة CIB الذهبية: هي بطاقة بنكية لها سقف محدد بمبلغ 100000 دينار جزائري سواء للسحب أو للدفع في ظرف أسبوع؛

الشكل رقم(02-04): بطاقة الدفع CIB الذهبية لبنك التنمية المحلية

المصدر: الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية(19:20 2023/05/06)، [على الخط] **www.bdl.dz**

بلغ عدد مشتركي بطاقة CIB الذهبية في بنك التنمية المحلية وكالة تيارت 160409 مشترك حسب إحصائية شهر مارس لسنة 2023.

2- بطاقة كوربورايت: هي بطاقة متخصصة موجهة إلى المهنيين و المؤسسات من أجل تغطية مختلف النفقات والتكاليف، هي نوعان كالتالي:

أ- بطاقة كوربورايت الكلاسيكية: هي بطاقة متخصصة بسقف دفع وسحب مقدر ب50000 دج/الشهر.

ب- بطاقة كوربورايت الذهبية: هي بطاقة متخصصة بسقف دفع مقدر ب900000 دج/الشهر وسقف سحب مقدر ب100000 دج/الشهر.

الشكل رقم(02-05): بطاقة كوربورايت BDL بنوعيها

المصدر: الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية(19:30 2023/05/06)، [على الخط]، **www.bdl.dz**

بلغ عدد مشتركي بطاقة كوربورايت بنوعيها في بنك التنمية المحلية وكالة تيارت 29982 مشترك حسب إحصائية سنة 2022[1].

فيما يلي إحصائية تفصيلية حول الطلب علة البطاقات المحلية في الوكالة:

الجدول رقم(02-02): احصائيات حول الطلب على بطاقتي CIB و كوربورايت خلال أربع سنوات.

السنوات / البطاقات	2019	2020	2021	2022
CIB	55800	25002	36165	43442
نسبة الطلب على بطاقة CIB		-55.19%	+44.64%	+20.12%
corporate	9405	8622	6550	5405
نسبة الطلب على بطاقة Corporate		-8.32%	-24.03%	-17.48%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف نائب مدير بنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم الطلب على البطاقات الإلكترونية المحلية قد إنخفض بنسبة 55.19% من سنة 2019 إلى سنة 2020 بالنسبة لبطاقات CIB، وبنسبة 8.32% من سنة 2019 إلى سنة 2020 بالنسبة لبطاقات كوربورايت، وهذا راجع بدرجة أولى إلى تأثير جائحة كورونا العالمية التي ظهرت بداية سنة 2020 وأثرت على جميع المجالات خاصة الاقتصادية منها.

كما نلاحظ أن الطلب على بطاقات CIB عاد للإرتفاع تدريجيا بعد سنة 2020 على عكس بطاقات كوربورايت لأن الجائحة العالمية أثرت بشكل كبير على المؤسسات الإقتصادية بإجراءات تقييدية أكثر من الأفراد العاديين.

[1] مقابلة ووثائق مقدمة من طرف نائب مدير وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466.

ثانيا: البطاقات الدولية لبنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466

يوفر بنك التنمية المحلية وكالة تيارت العديد من البطاقات الدولية الشهيرة لزبائنه بمختلف شرائحهم وبعروض مختلفة لكل فئة، وهذه البطاقات هي:

1- بطاقات فيزا VISA الدولية

تعتبر بطاقات فيزا الدولية من بين أشهر بطاقات الدفع الإلكتروني حول العالم لما تتيحه لحاملها من خدمات مالية في أي مكان في العالم، لذلك لجأ بنك التنمية المحلية لتبني هذه البطاقات وتقديم خدماتها لزبائنه.

يصدر بنك التنمية المحلية نوعين من هذه البطاقة لزبائنه وهما:

- **بطاقة فيزا الكلاسيكية:** تسمح لحاملها بالقيام بالعمليات المالية بسقف محدد يبلغ 500 أورو في الأسبوع.
- **بطاقة فيزا الذهبية:** تسمح لحاملها بالقيام بالعمليات المالية بسقف محدد يبلغ 5000 أورو في الأسبوع.

بلغ عدد مشتركي بطاقة فيزا بنوعيها ببنك التنمية المحلية بوكالة تيارت 24962 زبون حسب آخر إحصائية للوكالة سنة 2022[1].

الشكل رقم(02-06): لبطاقة فيزا الخاصة ببنك التنمية المحلية

المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية(2023/05/06 على الساعة 19:44)، [على الخط]، **www.bdl.dz**

[1] مقابلة ووثائق مقدمة من طرف نائب مدير وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466.

الجدول رقم(02-03): إحصائيات حول الطلب على بطاقة فيزا خلال أربع سنوات الماضية

البطاقة / السنوات	2019	2020	2021	2022
بطاقة VISA	5475	3862	6120	9505
نسبة الطلب على بطاقة VISA		-29.46%	+58.46%	+55.31%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف نائب مدير بنك التنمية المحلية وكالة تيارت.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الطلب على بطاقة فيزا هي الأخرى تأثرت بجائحة كورونا ما أدى لإنخفاضها سنة 2020، ثم عادت للإرتفاع بنسب قياسية في السنوات الموالية.

بلغت نسبة الطلب على بطاقات فيزا أعلى مستوى لها بزيادة تقدر ب 55.31% سنة 2022 مقارنة بالسنة السابقة 2021 وهذا راجع لإنفتاح الفرد الجزائري على التجارة الإلكترونية خاصة بعدما تبينت أهميتها بعد جائحة كورونا.

2- بطاقة ماستركارد Mastercard الدولية:

بطاقة ماستركارد هي نوع آخر من بطاقات الدفع الإلكتروني الشهيرة تصدرها شركة ماستركارد العالمية تتيح لحامليها إجراء مختلف العمليات المالية كالدفع والسحب في مختلف أرجاء العالم، يوفر بنك التنمية المحلية بوكالة تيارت لزبائنه هذه البطاقة بنوعيها كما يلي:

- **ماستركارد تيتانيوم:** تسمح لحاملها القيام بعمليات دفع مسقف بمبلغ 5000 يورو وسقف سحب بمبلغ 1000 يورو؛
- **ماستركارد بلاتينيوم:** تسمح لحاملها القيام بعمليات دفع مسقف بمبلغ 8000 يورو وسقف سحب بمبلغ 1500 يورو.

الشكل رقم(02-07): لبطاقة ماستركارد الخاصة ببنك التنمية المحلية بنوعيها

المصدر: الأنترنت، الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية(2023/05/06 على الساعة 19:59)، [على الخط]، **www.bdl.dz**

بلغ عدد مشتركي بطاقة ماستركارد بنوعيها في بنك التنمية المحلية وكالة تيارت حوالي 11988 زبون حسب آخر إحصائية للوكالة لسنة 2022[1].

الجدول رقم(02-04): عدد الإشتراكات في بطاقة ماستركارد خلال الأربع سنوات الماضية

البطاقة / السنوات	2019	2020	2021	2022
بطاقة ماستركارد	1120	2642	3716	4510
نسبة الطلب على بطاقة ماستركارد		+135.89%	+40.65%	+21.36%

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف نائب مدير بنك التنمية المحلية وكالة تيارت.

نلاحظ من خلال الجدول أن الطلب على بطاقة ماستركارد لم يتأثر كغيره من البطاقات بجائحة كورونا العالمية سنة 2020 وهذا راجع إلى المميزات التي تقدمها البطاقة كسقف السحب والدفع المرتفع عكس بطاقة فيزا.

[1] مقابلة ووثائق مقدمة من طرف نائب مدير وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466.

الشكل رقم(02-08): حجم الطلب على البطاقات الإلكترونية في الوكالة

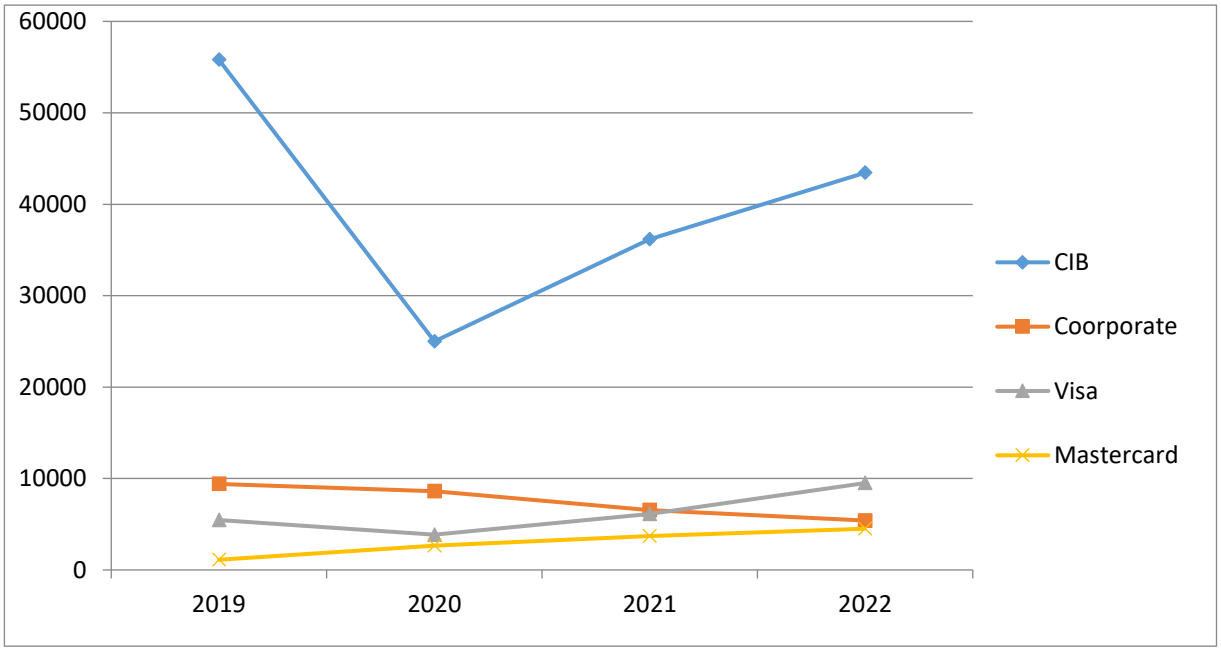

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف نائب مدير بنك التنمية المحلية وكالة تيارت.

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن حجم الطلب على بطاقة CIB البيبنكية المحلية أكبر بكثير من حجم الطلب على البطاقات الأخرى خاصة بطاقة كوربورايت المحلية وهذا راجع إلى الشريحة التي تستهدفها كل بطاقة حيث أن بطاقة CIB تستهدف شريحة الزبائن العاديين الذين يشكلون أكبر نسبة من حجم زبائن الوكالة، أما بطاقة كوربورايت فهي تستهدف شريحة المؤسسات الاقتصادية التي تشكل نسبة قليلة من نسبة زبائن الوكالة.

أما بمقارنة الطلب على البطاقات المحلية بنظيرتها العالمية نلاحظ أن هناك فرق كبير بينهما حيث وصل عدد زبائن الوكالة الحاملين للبطاقات المحلية 190391 زبونا مقارنة ب 36950 زبونا للبطاقات العالمية، وهذا راجع بدرجة أولى للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة الجزائرية والتي تتميز بالانغلاق من جهة وبدرجة ثانية لعدم وجود وانتشار ثقافة التجارة الإلكترونية خاصة العالمية منها بين زبائن الوكالة العاديين الذين يمثلون النسبة الأكبر من زبائنها.

المطلب الثاني: أجهزة الدفع والشبابيك الإلكترونية في البنك

يوفر بنك التنمية المحلية أشهر آلات الصيرفة الإلكترونية الحديثة المتمثلة في أجهزة الدفع الإلكترونية TPE وأجهزة GAB.

1- أجهزة الدفع الإلكتروني TPE في البنك وآلية عملها

تعد أجهزة الدفع الإلكتروني TPE من مظاهر حداثة الخدمات البنكية وصورة حية تمثل التوجه والسعي لنشر الصيرفة الإلكترونية الحديثة، إذ يساعد هذا الجهاز تسهيل عمليات الدفع في جميع المجالات، حيث أن تواجده لا يقتصر على البنوك والمؤسسات المالية فقط بل يتعدى ذلك وصولا إلى المنشآت الخاصة والفردية كالمحلات التجارية.

تعرف هذه الأجهزة أيضا بالنهايات الطرفية لنقاط البيع الإلكترونية أو نهايات الدفع الإلكتروني وهذه الأجهزة ظهرت مع ظهور البطاقات الإلكترونية، بحيث يعمل الجهاز بطريقة تسمح للزبائن من حاملي البطاقات البنكية المدعومة بالقيام بعملية تسوية المدفوعات إلكترونيا.

يوفر بنك التنمية المحلية وكالة تيارت لزبائنه هذه الأجهزة سواء كان هذا الزبون شخصا طبيعيا أو معنويا من تجار أو مؤسسات، ويتم معالجة الطلب على الجهاز كالتالي:

- يتقدم الزبون بطلب الإستفادة من الجهاز إلى الوكالة البنكية؛
- يمضي الزبون على عقد الإستفادة مع الوكالة؛
- تقوم الوكالة بإرسال الطلب إلى مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة التي بدورها تحيله لمصلحة الإنتاج؛
- يبرمج جهاز الدفع على حسب الزبون (رقم حسابه البنكي، طبيعته، الوكالة التابع لها،....)؛
- تقوم مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة بإرسال الجهاز للوكالة البنكية؛
- تقوم الوكالة البنكية بإعلام الزبون وتحديد موعد لتركيب الجهاز معه؛
- يقوم عمال الوكالة المكلفون بتركيب الجهاز وشرح آلية عمله للزبون بعد إمضائه على مقرر التثبيت؛
- إن عملية طلب جهاز الدفع الإلكتروني TPE مجانية[1].

[1] مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466.

الشكل رقم(02-09): جهاز الدفع الإلكتروني الخاص ببنك التنمية المحلية

المصدر: الأنترنت، الصفحة الرسمية لبنك التنمية المحلية على منصة تويتر(2023/05/06 16:35)[على الخط]، **www.twitter.com/banquebdl**

يستفيد الزبون المستخدم لجهاز الدفع الإلكتروني من عدة مزايا أبرزها:

- السرعة؛
- الفعالية؛
- الأمان في المعاملات المصرفية؛
- التعامل مع فئة أخرى من الزبائن حاملي البطاقات البنكية؛
- المرافقة من الوكالة البنكية وخدمة ما بعد البيع[1].

تمتلك وكالة تيارت 4000 جهاز دفع إلكتروني TPE تم توزيع 60 جهاز منها على مختلف زبائن الوكالة بعد التعميم الصادر من وزارة التجارة بضرورة ذلك، ويرجع ضعف توزيع هذه الأجهزة إلى نقص الوعي والثقافة الرقمية للعملاء حيث أن أغلبهم لم يتقبل فكرة هذا الجهاز ويفضل الطرق التقليدية في الدفع ولهذا تقوم الوكالة بحملات تحسيسية لفائدة عملائها لتغيير هذه الفكرة الراسخة في أذهانهم.

[1] الأنترنت، الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، (2023/05/06 على الساعة 16:42)،[على الخط]، **www.bdl.dz** .

2- شبابيك DAB في البنك وآلية عملها

تعتبر DAB وسيلة حديثة تتيح لعملاء المؤسسات المالية إجراء المعاملات المالية في الأماكن العامة كبديل عن الحاجة إلى الموظفين في أي وقت على مدار الساعة خاصة أوقات العطل أو ليلا.

يمتلك بنك التنمية المحلية وكالة تيارت جهاز GAB واحد مثبت على واجهة الوكالة، بحيث يتيح لزبائن الوكالة خاصة أو حاملي البطاقات المدعومة عامة القيام بعملياتهم عن طريقه باتباع الخطوات التالية:

- إدخال البطاقة البلاستيكية الإلكترونية المدعومة داخل الجهاز؛
- إدخال الرقم السري الشخصي؛
- إختيار العملية المراد تنفيذها من قائمة العمليات على شاشة الجهاز؛
- سحب البطاقة بعد تنفيذ العملية.

ومن بين العمليات التي سمح بها الصراف الآلي للوكالة نذكر:

- سحب الأموال من الحساب الشخصي في حدود سقف معين محدد ب50000 دينار جزائري من الوكالة؛
- إجراء عملية الإطلاع على الرصيد و إجراء عملية تحويل الأموال من حساب لآخر.

على الرغم من أهمية وجود شبابيك الدفع الآلي GAB لأي بنك إلا أن بنك التنمية المحلية تيارت 466 لايمتلكها.

الشكل رقم(02-10): صورة لمقر بنك التنمية المحلية وكالة تيارت يظهر تواجد جهاز الصراف الآلي في الواجهة.

المصدر: من إعداد الطالبين.

المطلب الثالث: خدمات البنك الإلكتروني ورسوم المعاملات البنكية

يوفر بنك التنمية المحلية وكالة تيارت العديد من الخدمات الإلكترونية كخدمة البنك الإلكتروني برسوم تنافسية ويسعى دائما لتطويرها لجلب المزيد من العملاء وإرضائهم.

أولا: خدمة الدفع الإلكتروني E-Payement

يتيح بنك التنمية المحلية وكالة تيارت لحاملي البطاقة البنكية CIB القيام بعمليات الدفع الإلكتروني للمشتريات المختلفة أو الخدمات عن طريق الأنترنت، وهي خدمة يوفرها البنك بصفة مجانية.

كما تتم هذه الخدمة على المستوى المحلي الوطني فقط، إذ تستخدم لتسوية المعاملات التي تتم إلكترونيا بين الشبكات المختلفة في كل أنحاء الوطن.

تقوم خدمة الدفع الإلكتروني عن طريق إستخدام النقود الإلكترونية التي تمثل وحدات نقدية عادية محفوظة بشكل إلكتروني، تستخدم لتسوية المعاملات الإلكترونية عن بعد وفق عقد مسبق الإتفاق عليه بين طرفيه.

يعطي البنك لحاملي بطاقة CIB رقما سريا خاصا بكل زبون لإستخدام خدمة الدفع الإلكتروني، وفي حالة ضياع هذا الرقم أو نسيانه يبلغ الزبون الوكالة التي تقوم بدورها بمراسلة مديرية تسيير وسائل الدفع والرقمنة لطلب إعادة إنشاء رقم سري جديد وإيقاف الرقم السري القديم الخاص بالزبون[1].

تعطي خاصية الدفع الإلكتروني للزبون العديد من الإمتيازات وهي:

• **ربح الوقت:** يمكن القيام بكل العمليات دون التنقل إلى الوكالات الأصلية؛

• **وسيلة دفع عصرية:** يستعمل كل سكان العالم المتقدم وسيلة الدفع الالكتروني عن بعد ، و يمكن لزبائن بنك التنمية المحلية الإستفادة من هده الخدمة العصرية و الحديثة؛

• **الوفرة:** هذه الخدمة متوفرة 24/24 ساعة و 7/7 أيام طول السنة دون انقطاع.

ثانيا: خدمة البنك الإلكتروني E-Banking

تقدم وكالة تيارت لبنك التنمية المحلية BDL خدمة البنك الإلكتروني التي تسمح لمتعاملي البنك بالدخول لحساباتهم وتفاصيل معاملاتهم مع البنك عبر شبكة الأنترنت، كما تسمح لهم بإجراء العمليات البنكية المتاحة في منصته والحصول على كافة المعلومات دون التوجه إلى الوكالة، ومن هذه الخدمات نذكر:

• كشف الحسابات؛

• كشف جميع العمليات المسجلة في الحساب؛

• تحميل كشف الحساب البنكي؛

• إجراء تحويلات من حساب لآخر؛

• طلب البطاقات المدعومة من البنك؛

• إستخراج كشف الهوية البنكية.

كما تقوم آلية خدمة البنك الإلكتروني في بنك التنمية المحلية على:

• يقدم الزبون طلب اشتراك في خدمة البنك الإلكتروني لأقرب وكالة حسب نوعه (موظف، شركة، عامل حر، أو جمعية)، شرط أن يكون الزبون هو صاحب هذا الحساب؛

[1] مقابلة مع نائب مدير وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466 .

بلغت عدد الاشتراكات في خدمة البنك الإلكتروني لبنك التنمية المحلية 100000 مشترك حسب آخر إحصائية لسنة 2022[1].

أما في إطار سعي بنك التنمية المحلية إلى تعزيز خدمة البنك الإلكتروني فقد قام بإنشاء تطبيق Digit-Bank الذي أطلق في 2016/02/03، وهو تطبيق موجه حصريا لزبائن بنك التنمية المحلية ويعتبر أيضا منصة مصرفية رقمية مبتكرة وسهلة الاستخدام صمم خصيصا لتلبية الاحتياجات المالية وتسهيل الخدمات للزبائن على مدار الساعة ومن أي مكان، حيث يمكن تحميله على الهواتف الذكية من خلال متجر غوغل أو متجر أبل للتطبيقات[2].

ثالثا: رسوم المعاملات البنكية لبنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466

كأي مؤسسة تسعى لتحقيق الربح كهدف أولي، حدد بنك التنمية المحلية لائحة لجميع المعاملات التي يوفرها والرسوم المترتبة عن هذه المعاملات بالنسبة للخواص أو المؤسسات كما يلي:

1- بالنسبة للخواص كانت عمولات البنك ورسوم خدماته كالتالي:

الجدول رقم(02-05): عمولات ورسوم خدمات بنك التنمية المحلية بالنسبة للأفراد لسنة 2022

شروط البنك لسنة 2022	
الأفراد	
الخدمات	التسعير المعفى من الضرائب
فتح / إغلاق الحساب	
فتح حساب جاري	مجانا
فتح حساب التوفير	مجانا
فتح حساب بالعملة الصعبة	مجانا
إصدار تعريف الشيك / حساب التوفير	مجانا
إغلاق الحساب (جميع الأنواع)	مجانا
إدارة الحساب	

[1] مقابلة ووثائق مقدمة من طرف نائب مدير وكالة بنك التنمية المحلية بولاية تيارت 466.

[2] الأنترنت، الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية(2023/05/06 على الساعة 14:42)، [على الخط]، www.bdl.dz .

حساب جاري	41.67 دج/الشهر
حساب توفير	41.67 دج/الشهر
حساب توفير "البديل"	41.67 دج/الشهر
حساب في الحركات	1500 دج/الشهر
حساب خارجي بالدينار القابل للتحويل CEDAC	500 دج/الشهر
كشف الحساب	
إنشاء كشف حساب	50 دج
خدمات الوكالة	

السحب	مجانا
الدفع نقدا	مجانا
دفع الشيك عن بعد في وكالات البنك	400 دج
التوفير MAD	≥2000000دج : 900 دج >2000000دج : 2200دج
الشيكات	
دفع الشيكات	
دفع الشيك	مجانا
شيك من بنك آخر	150 دج
شيك مرفوض (الرصيد لا يسمح بالدفع)	1000 دج
اعتراض على شيك / قسيمة نقدية	500 دج + تكاليف الإعلان
صرف الشيكات	
شيك تحويل مسحوب من شبابيك البنك	50 دج
الشيك المحول للتحصيل من بنك آخر	250 دج
إعادة الشيك الغير مسدد للتحصيل	500 دج

شيك البنك	
بيع شيك البنك	1000 دج
إلغاء شيك البنك	600 دج
التحويلات	
التحويلات الصادرة	
التحويلات الصادرة من حساب لحساب	مجانا
التحويلات الصادرة من حساب زبون لحساب ببنك آخر	150 دج

التحويلات الدائمة	
التحويلات الدائمة من حساب لحساب آخر	مجانا
التحويلات الدائمة من حساب زبون لحساب ببنك آخر	40 دج
رسوم إدارة ملفات التحويلات الدائمة	1000 دج/السنة
التحويلات الداخلة	
التحويلات الداخلة من حساب لحساب	مجانا
التحويلات الداخلة من بنك آخر	5 دج
تحويلات نظام ARTS	
التحويلات الصادرة	
≤1000000 دج	1500 دج
<1000000 دج و ≤5000000 دج	2000 دج
<5000000 دج و ≤10000000 دج	3000 دج
> 10000000 دج	10000 دج
تحويلات ARTS الداخلة	
≤1000000 دج	300 دج

400 دج	1000000< دج و ≤5000000 دج
600 دج	5000000< دج و ≤10000000 دج
2000 دج	10000000 < دج
التحويلات الذكية	
75 دج	التحويلات الذكية écropage
75 دج	التحويلات الذكية acrépage
الخصم المباشر	
30 دج	الدفع عن طريق إشعار الخصم المباشر

100 دج	رفض الخصم بسبب عدم كفاية الأموال

150 دج	الاعتراض على إشعار الخصم المباشر
استمارات السندات النقدية	
% 2	من 3 إلى 6 أشهر
% 2.25	من 6 إلى 12 شهرا
% 2.50	من 12 إلى 18 شهرا
% 2.75	من 18 إلى 24 شهرا
% 3.25	من 24 إلى 36 شهرا
% 3.50	من 36 إلى 42 شهرا
% 3.75	من 42 إلى 48 شهرا
% 4.70	بين 50 مليون دينار جزائري إلى 100 مليون على 3 أشهر
% 5	أكثر من 100 مليون على خمس سنوات
البنك الرقمي	
مجانا	الاطلاع على الرصيد عبر الأنترنت

اشتراك DIGIBANK	150دج/ الشهر
البطاقات	
طلب/تجديد بطاقة CIB الكلاسيكية	مجانا
طلب/تجديد بطاقة CIB الذهبية	مجانا
استبدال CIB الكلاسيكية	400 دج/السنة
استبدال CIB الذهبية	800 دج/السنة
حظر مؤقت لبطاقة CIB الكلاسيكية	150 دج
حظر مؤقت لبطاقة CIB الذهبية	200 دج

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على وثائق مقدمة من طرف نائب مدير بنك التنمية المحلية وكالة تيارت.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رسوم خدمات الوكالة البنكية بالنسبة للأفراد العاديين تشهد فروقات في التسعير بين الخدمات التقليدية والخدمات الإلكترونية بحيث أن أغلب الخدمات التقليدية التي تقدمها الوكالة يترتب عليها تسعيرات مختلفة، أما الخدمات الإلكترونية فإن أغلبها مجاني وهذا راجع إلى سياسة بنك التنمية المحلي المركزي الذي كلف الوكالة بالعمل بها والتي تشجع على دعم التوجه نحو الخدمات الإلكترونية والتقليل من الخدمات التقليدية.

2- بالنسبة للمؤسسات كانت عمولات البنك ورسوم خدماته كالتالي:

الجدول رقم(02-06): عمولات ورسوم خدمات بنك التنمية المحلية بالنسبة للمؤسسات لسنة 2022

المؤسسات	
الخدمات	التسعير المعفى من الضرائب
فتح/ إغلاق حساب	
فتح حساب جاري	مجانا
اصدار تعريف الشيك	مجانا
إغلاق الحساب بجميع أنواعه	مجانا
إدارة الحساب	

حساب جاري	2500 دج/السنة
حساب بدون تحويلات	2500 دج/السنة
حساب CEDAC/INR	2500 دج/السنة
كشف الحساب	
طلب سجل الحساب مرة في الشهر	مجانا
طلب سجل الحساب أكثر من مرة في الشهر	200 دج+50 دج/الورقة
طلب سجل الحساب غير الشهري (للثلاثي، للسداسي أو السنوي)	200 دج + 50 دج/الورقة
الخدمات في الوكالة	
السحب النقدي في الوكالة المحلية	مجانا
الدفع نقدا	مجانا

السحب النقدي في الوكالات الأخرى	1000 دج
التوفير لزبون البنك	≤2000000 دج : 1500 دج >2000000 دج :3000 دج
الشيكات	
دفع الشيكات	
دفع الشيك	مجانا
شيك تم استلامه من بنك آخر	150 دج
شيك مرفوض بسبب نقص رصيده	1000 دج
شيك البنك	
إصدار شيك بنكي	1000 دج
إلغاء شيك بنكي	800 دج
تحصيل الشيك	
تحصيل شيك من بنك آخر	250 دج

إعادة شيك غير مدفوع للتحصيل	500 دج
التحويلات المصرفية	
التحويلات المرسلة	
تحويلات مرسلة من حساب لحساب في نفس الوكالة	10 دج
تحويلات مرسلة من حساب لحساب بوكالة أخرى	40 دج
تحويلات مرسلة لصالح عميل في بنك آخر	250 دج
تحويلات متعددة لصالح عملاء من نفس البنك	100 دج+ 25 دج للعميل
تحويلات متعددة لصالح عملاء بنوك أخرى عبر ATCI	150 دج+ 25 دج للعميل
التحويلات الدائمة	
تحويلات دائمة من حساب لآخر للشخص نفسه	50 دج

تحويلات دائمة لصالح جهة ثالثة في نفس الوكالة	50 دج
تحويلات دائمة لصالح عميل وكالة أخرى	100 دج
تحويلات دائمة لصالح عميل بنك آخر	100 دج
رسوم إدارة الملف	2000 دج/السنة
التحويلات القادمة	
تحويل قادم من حساب لحساب	50 دج
تحويل قادم من بنك آخر	5 دج
تحويل قادم من الخزينة/ حساب جاري/ بنك الجزائر	100 دج/العملية
تحويلات ARTS	
تحويلات مرسلة	
≥ 1000000 دج	
> 1000000 دج و ≤ 5000000 دج	
> 5000000 دج و ≤ 10000000 دج	

< 10000000 دج	
تحويلات داخلة	
≥ 1000000 دج	300 دج
< 1000000 دج و ≥ 5000000 دج	400 دج
< 5000000 دج و ≥ 10000000 دج	600 دج
< 10000000 دج	2000 دج
الخصم المباشر	
رفض الخصم بسبب عدم توفر الرصيد الكافي	100 دج
المعارضة على إشعار الخصم	150 دج
البنك الإلكتروني	

اشتراك البنك الإلكتروني	2000 دج/السنة
الدفع الإلكتروني	
بطاقة كوربورايت سيلفر	
طلب/تجديد البطاقة	مجانا
استبدال البطاقة	1500 دج
تجميد البطاقة	200 دج
إنهاء البطاقة	200 دج
إعادة إصدار الرقم السري	200 دج
رسوم التخزين بداية من 45 يوم	100 دج/الشهر
رسوم الإتلاف بعد 6 أشهر من التخزين	500 دج
بطاقة كوربورايت الذهبية	
طلب/تجديد البطاقة	مجانا
استبدال البطاقة	1950 دج

تجميد البطاقة	400 دج
إنهاء البطاقة	400 دج
إعادة إصدار الرقم السري	200 دج
رسوم العمليات لبطاقة كوربورايت	
الاطلاع على الرصيد	10 دج
السحب من DAB البنك	20 دج
السحب من بنوك أخرى/ بريد الجزائر	35 دج
الدفع في TPE	مجانا
الدفع عبر الأنترنت	مجانا
TPE	
طلب وتثبيت TPE	مجانا
رسوم الاشتراك في SIM GPRS	500 دج/الشهر
رسوم تفعيل بطاقة SIM	300 دج
عمولات الدفع	
< 100 دج و ≤ 2000 دج	6 دج
< 2000 دج و ≤ 5000 دج	1 دج+ 0.25% من حجم المعاملة
< 5000 دج و ≤ 30000 دج	1 دج + 0.20% من حجم المعاملة
< 30000 دج و ≤ 60000 دج	1 دج+ 0.15% من حجم المعاملة
< 60000 دج و ≤ 200000 دج	1 دج+ 0.10% من حجم المعاملة
<200000 دج	201 دج ثابتة
رسوم الاسترداد	2 دج

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على وثائق مقدمة من طرف نائب مدير بنك التنمية المحلية وكالة تيارت.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رسوم خدمات الوكالة البنكية بالنسبة للمؤسسات تشهد فروقات هي الأخرى أيضا في التسعير بين الخدمات التقليدية والخدمات الإلكترونية بحيث أن أغلب الخدمات التقليدية التي تقدمها الوكالة يترتب عليها تسعيرات مختلفة، أما الخدمات الإلكترونية فإن أغلبها مجاني وهذا راجع إلى سياسة

بنك التنمية المحلي المركزي الذي كلف الوكالة بالعمل بها والتي تشجع على دعم التوجه نحو الخدمات الإلكترونية والتقليل من الخدمات التقليدية.

أما فيما يخص الفروق بين التسعير في الخدمات بين الأفراد العاديين والمؤسسات فنلاحظ من خلال الجداول السابقة أن تسعير الخدمات المقدمة للمؤسسات مرتفع مقارنة بالأفراد العاديين لنفس الخدمة تقريبا، فكمثال في خدمة إدارة الحساب التي توفرها الوكالة البنكية سواءا للأفراد أو المؤسسات يتم تسعير الخدمة بثمن 2500 دج/السنة بالنسبة للمؤسسات وبثمن 41.67 دج/الشهر أي حوالي 500 دج/السنة بالنسبة للأفراد وهذا أقل بنسبة 80% مقارنة بالمؤسسات، ويرجع سبب ذلك إلى سياسة البنك التي تقوم على التوقع بتحقيق أرباح أكبر عن طريق زبائنه من المؤسسات التي يكون عادة رقم أعمالها كبيرا وحاجتها للخدمات البنكية كثيرة وملحة عكس الأفراد العاديين الذين يكون عادة رأسمالهم البنكي قليلا وحاجتهم للخدمات البنكية غير ملحة وقليلة كذلك.

المبحث الثالث: الأنظمة المستخدمة في بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466

في إطار تسابق البنوك نحو تحديث وعصرنة الأنظمة المصرفية سعى بنك التنمية المحلية إلى إستخدام أنظمة تكنولوجية حديثة من خلال تعاونه مع بنوك تجارية أخرى وتعاقده مع شركات رائدة في هذا المجال، حيث يستخدم بنك التنمية المحلية العديد من الأنظمة كنظام التسوية الإجمالية الفورية الجزائري ونظام المقاصة الآلية الجزائري بالإضافة إلى نظام سويفت العالمي وبعض الأنظمة الداخلية الخاصة به.

المطلب الأول: نظام المقاصة الآلية الجزائري ATCI *:

يعتمد هذا النظام على معالجة تسويات المعاملات عن بعد فيما بين البنوك والمؤسسات المالية التي تتم عن طريق الشبكة، الأوراق التجارية، التحويلات والاقتطاعات الآلية وعملية السحب والدفع بالبطاقة البنكية ويعرف بنظام الدفع الشامل للمبالغ الصغيرة، بحيث تتم عملية المقاصة بصورة آلية بين البنوك بالاعتماد على الربط الشبكي فيما بينها ويتبنى بنك التنمية المحلية مع غيره من البنوك الجزائرية العمل بهذا النظام الذي يهدف إلى[1] :

- جعل حساب واحد للتسوية مع رصيد واحد يمكن متابعته مركزيا من طرف البنوك؛
- تحسين تسيير السيولة على مستوى البنوك التجارية؛
- تمكين البنك المركزي من التحكم ومراقبة الكتلة النقدية؛
- المحافظة على النقود وتخفيض كلفة العمليات التشغيلية والإدارة؛
- توفير أداة فعالة وآمنة للدفع خاصة وأنها أصبحت كبديل أكثر أمانا في مراقبة المبالغ ذات القيم الكبيرة وهذا بفضل إستعمال تقنية التشفير؛
- الإنتقال من التبادل التقليدي اليدوي ما بين البنوك لعمليات الدفع التي ينفذها المتعاملون إلى التبادل الآلي؛
- تقليص التحصيل خاصة فيما يتعلق بالشيكات من مدة أربعة أيام إلى يومين على الأكثر؛
- ضمان أمن المبادلات ما بين المشتركين في النظام وذلك تفاديا لحدوث خسائر محتملة أو مشاكل محتملة متعلقة بالمحاسبة ولتمكين المشتركين من بنوك ومؤسسات مالية من تحسين إدارة سيولتها؛

* ATCI: Algeria Tele-compensation Inter-bancaire.

[1] محرز نورالدين وضيد مريم، نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، **الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر مع عرض تجارب دولية**، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، يومي 26-2011/04/27، ص 07.

• تكريس الثقة أكثر لدى أفراد المجتمع العملاء من أجل تعاملهم أكثر من أي وقت مضى بوسائل الدفع؛

• تسهيل مهمة بنك الجزائر من مراقبة الكتلة النقدية لمكافحة جرائم غسيل الأموال.

المطلب الثاني: نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري ARTS *:

يعتبر نظام التسوية الفورية الإجمالية الجزائري نظاما يتم فيه تسيير التحويلات بصفة مستمرة وعلى الفور دون تأجيل وعلى شكل إجمالي[1].

ساهم بنك التنمية المحلية بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري ورابطة البنوك الجزائرية وبريد الجزائر ووزارة المالية وبمساعدة من البنك العالمي في إنشاء هذا النظام الذي دخل حيز الخدمة الفعلية في فيفري من سنة 2006، ويهدف هذا النظام إلى:

• تسوية عملية البطاقات المصرفية في الوقت الحقيقي؛

• تخفيض آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الإلكترونية؛

• جعل النظام الوطني يتمتع بالمقاييس العالمية المعمول بها؛

• تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات؛

• تسهيل المعاملات بين البنوك العاملة بهذا النظام.

وتقوم آلية عمل نظام التسوية الفورية الإجمالية على المخطط التالي:

* ARTS : Algeria Real Time Settlements.

[1] عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، **مجلة الأكاديميات للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 08، 2012، ص: 12.

الشكل رقم(02-11): آلية عمل نظام ARTS

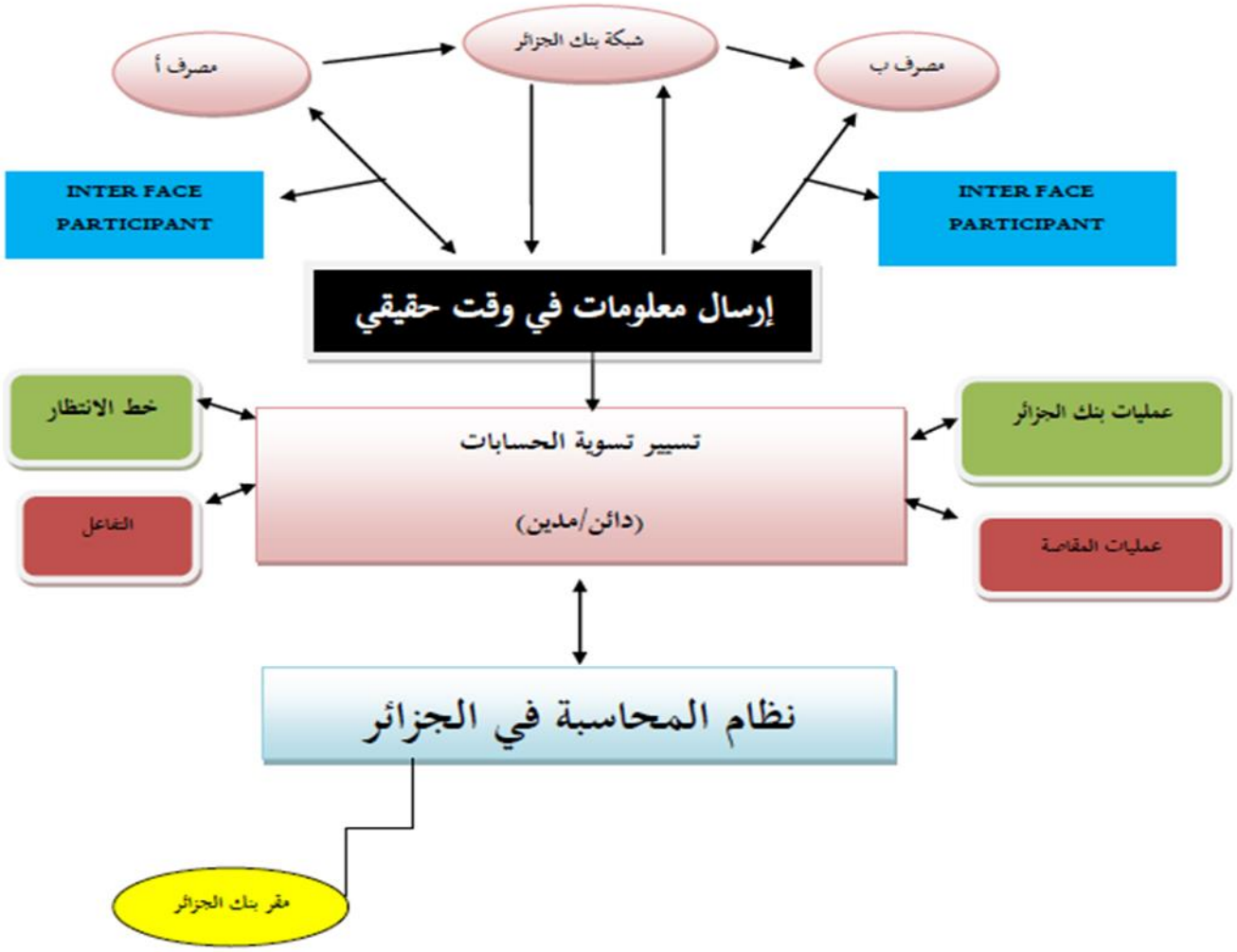

المصدر: بوعافية رشيد، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، البليدة، الجزائر، 2005، ص 173.

المطلب الثالث: نظام سويفت SWIFT والأنظمة الداخلية الخاصة بالبنك

كغيره من البنوك يتميز بنك التنمية المحلية بإعتماده في إدارته الداخلية بين مختلف وكالاته على أنظمة خاصة به وفي علاقته مع البنوك العالمية الأخرى على نظام سويفت العالمي كالتالي:

1- نظام سويفت SWIFT

يعتبر نظام جمعية الإتصالات المالية العالمية بين البنوك "سويفت" نظاما مركزيا عالميا لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك إلكترونيا وذلك بإعتماد مقاييس دولية ومن خلال رموز محددة لكل بنك تسمى بسويفت كود.

إنضمت الجزائر لنظام سويفت العالمي للرسائل المالية سنة 1991، بذلك تكون البنوك الجزائرية قد إنضمت له بصفة آلية من بينها بنك التنمية المحلية.

يشارك بنك التنمية المحلية بنظام سويفت مع جميع البنوك الجزائرية الأخرى وبهذا يمكنه إجراء حوالات لجميع دول العالم بحيث تصل الحسابات المستفيدة خلال مدة لا تتجاوز 24 ساعة عمل كحد أقصى.

نبين ألية عمل نظام سويفت في البنوك بالمثال التالي:

شخص X مقيم في دولة ألمانيا يتوجه لبنكه المحلي للقيام بتحويل مبلغ 2000 يورو لصديقه في دولة الجزائر التابع لبنك التنمية المحلية بتيارت، هنا يقوم البنك في ألمانيا بتحويل الطلب إلى صيغة سويفت تدعى برسالة سويفت تتضمن خصم مبلغ 2000 يورو من حساب الشخص الألماني ثم إرسالها لحساب الشخص الجزائري عبر نظام سويفت العالمي.

يتميز نظام سويفت بالتالي:

- يعتبر وسيلة مضمونة وآمنة لاستقبال الأموال وإرسالها عالميا؛
- يتم إصدار الحوالات لجميع العمليات الأجنبية؛
- سرعة إصدار الحوالة بحيث يمكن إصدار الحوالة دوريا بموجب تعليمات ثابتة على حساب العميل؛
- أقل كلفة بالنسبة للبنك من اساليب التحويل الأخرى.

2- نظام النصر الداخلي

أطلق هذا النظام يوم الثلاثاء 2017/03/28 والذي يتمثل في أرضية معلوماتية حديثة خاصة تسمح بالمعالجة السريعة للعمليات والمعاملات البنكية من خلال رفع جميع العراقيل البيروقراطية التي يتلقاها زبائن بنك التنمية المحلية.

سمي هذا النظام بالنصر في إشارة لعيد النصر المصادف ل19 مارس بحيث أصبح هذا النظام يتيح لزبائن البنك إجراء عمليات التوطين البنكي في إطار التجارة الخارجية في ظرف ساعة أو ساعتين بدلا من يوم كامل قبل ظهوره، كما ساهم أيضا في نقل عملية منح القروض وتقليص وقتها من مستوى للآخر بحيث كانت تستغرق العملية عادة شهرين قبل ظهوره وبظهوره أصبحت تستغرق مدة 15 يوما تقريبا، تم الانتقال إلى هذا النظام المعلومات الجديد بالموازاة مع عملية إعادة تنظيم البنك[1].

يعتبر نظام النصر الداخلي نظاما معلوماتيا يحوي قاعدة بيانات جميع زبائن البنك ويتم بواسطته القيام بكل العمليات المحاسبية والمالية، ويمكن نظام النصر الوكالة البنكية من القيام بالعمليات التالية:

- الإطلاع على أرصدة الزبائن وحساباتهم؛
- فتح مختلف الحسابات كالحسابات الجارية وحسابات التوفير وتسجيل زبائن جدد؛
- القيام بعمليات الصندوق كالسحب والإيداع؛
- القيام بالعمليات الخاصة كمتابعة سير القروض؛
- التنسيق بين الوكالات الأخرى التابعة لبنك التنمية المحلية؛
- إرسال وإستقبال المعلومات من بنك التنمية المحلية المركزي.

يتميز هذا النظام بالسرية والخصوصية عند الإستعمال بحيث أن لكل مستخدم إسم دخول وكلمة سر خاصة به لضمان الأمن[2].

[1] الأنترنت،الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، (2017/3/28 على الساعة 20:52)، [على الخط]، **www.radioalgerie.dz**

[2] مقابلة مع مدير مكتب المقاصة بوكالة بنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466.

3- نظام محاكاة القروض الخاص بالبنك

هو نظام خاص بالبنك يقوم بمعالجة طلب العميل عن طريق المحاكاة بعد إدخال المعلومات الأساسية للزبون كالتالي:

- إدخال اسم ولقب العميل وعمره؛
- إختيار نوع القرض ومدته؛
- الراتب الشهري للعميل.

بعد إدخال المعلومات السابقة يعالج النظام الطلب ويعطي النتائج التالية:

- قبول أو رفض الطلب؛
- التكلفة الإجمالية للقرض؛
- قيمة الدفعات كل شهر[1].

الشكل رقم (02-12): نظام محاكاة القروض لبنك التنمية المحلية وكالة تيارت

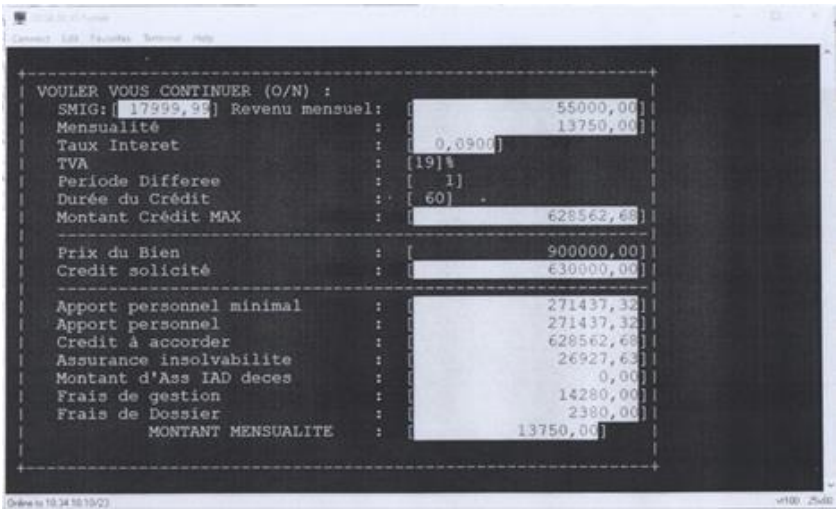

المصدر: وثائق مقدمة من طرف رئيس مصلحة الصندوق ببنك التنمية المحلية وكالة تيارت.

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الصندوق ببنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466.

خلاصة:

من خلال ماسبق يظهر أن الصيرفة الإلكترونية تلعب دورا حاسما في تطوير وتحسين المنظومة المصرفية الجزائرية، وهي مفتاح لتعزيز الكفاءة والفاعلية في العمليات المصرفية وتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل بحيث اخترنا بنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466 كدراسة حالة لتحليل تطبيق الصيرفة الإلكترونية في الممارسات المصرفية الجزائرية.

بينت الدراسة أن البنك قد اعتمد بشكل واسع على التقنيات الإلكترونية في خدماته المصرفية من خلال تحسين كفاءة العمليات وتقليل الوقت والجهد المستغرقين في إجراء المعاملات المصرفية، كما تم تعزيز سهولة الوصول للخدمات المصرفية وتوفيرها عبر القنوات الإلكترونية مثل الهواتف الذكية والمواقع الإلكترونية.

من خلال تبني بنك التنمية المحلية للصيرفة الإلكترونية تحسن مستوى الخدمة المقدمة للعملاء وتم توفير خيارات واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية، مثل الحسابات الجارية والتحويلات الداخلية، الدولية والدفع الإلكتروني وقد ساهمت هذه الخدمات في تسهيل حياة الزبائن وتلبية احتياجاتهم المالية بشكل أسرع وأكثر ملائمة، وهذا مايدل على أن تطبيق الصيرفة الإلكترونية في البنك يشهد تقدما ملحوظا وتحسنا كبيرا ومع ذلك تظل هناك بعض التحديات التي يجب التغلب عليها.

خاتمة

خاتمة:

في عالم طغت فيه لغة المعرفة وأصبح التقد التكنولوجي هو المحرك الرئيسي لجميع جوانب الحياة خاصة الجانب الاقتصادي الذي يقوم أساسه على البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات الصيرفة المختلفة، لذلك أدى التوجه نحو العولمة لظهور آليات صيرفة حديثة تسمى بالصيرفة الإلكترونية سعت هذه البنوك والمؤسسات المالية لتطبيقها وتعميمها لما لها من دور هام في تحسين كفاءة وجودة العمل المصرفي وتقديم أفضل الخدمات للعملاء في أي وقت ومن أي مكان.

وفي خضم هذا التوجه العالمي نحو الحداثة شهدت الجزائر تطورات معتبرة فيما يخص الخدمة المصرفية وآليات وتقنيات تقديمها، وذلك من خلال توفير الطرق التي تسمح بتحقيق نوع من التميز في هذه الاخيرة من خلال تبني الصيرفة الإلكترونية التي مرت بعدة محطات تاريخية أبرزها انضمام الجزائر لنظام سويفت للتحويلات المالية سنة 1991، والشروع في إدخال وتعميم شبكة الأنترنت بدءا من سنة 1994 ثم تلاه إنشاء شركة ساتيم من أجل تعميم النقد الإلكتروني في البنوك الجزائرية سنة 1995 والشروع في إدخال آلات السحب الآلي سنة 1997وصولا إلى تفعيل نظام الدفع الإلكتروني بين البنوك سنة 2002، كما أصدرت السلطات الجزائرية عدة قوانين وتشريعات لدعم هذا التوجه أبرزها كان صدور أمر نافذ من وزارة المالية بإجبارية تعميم أجهزة TPE سنة 2020.

كما سعت الجزائر أيضا إلى إدخال برمجيات جديدة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإلكترونية وتأكيدها على الاعتماد على الأنترنت، البطاقات البنكية، الصرافات الآلية ومختلف أنظمة الدفع والتسوية الإلكترونية، كل هذا سعيا منها نحو مواكبة التطور الذي يعرفه العالم الحديث والوصول بالاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي إلى ما وصلت إليه اقتصاديات الدول المتقدمة.

من خلال ما سبق نستنتج أن الصيرفة الإلكترونية تلعب دورا مهما في تحسين المنظومة المصرفية وهذا ما تبين لنا من خلال دراستنا لحالة بنك التنمية المحلية وكالة تيارت حيث توضح لنا مدى تطبيق البنك للصيرفة الإلكترونية وكيف انعكس هذا التطبيق على آلية العمل في البنك من خلال الزيادة في المعاملات المصرفية عبر الانترنت مما يدل على ظهور بوادر تبشر بزيادة الوعي والثقافة الإلكترونية لدى الزبائن التي تدفعهم لاستخدام هذه التقنيات الفعالة.

اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا للموضوع و التطرق لمختلف جوانبه، يمكننا الحكم على صحة الفرضيات التي قمنا بطرحها مسبقا المتمثلة في :

الفرضية الأولى: والتي تنص على أن **الصيرفة الإلكترونية جاءت لتلغي جميع معاملات ومظاهر الصيرفة التقليدية،** هذه الفرضية خاطئة لأن الصيرفة الإلكترونية لم تلغي الصيرفة التقليدية كليا و إنما جاءت للتخلص من مشاكل هذه الأخيرة، إذ أن الصيرفة الإلكترونية هي الأخرى تعاني من مشاكل جانبية كارتباطها بالشبكات الكهربائية والشبكات العنكبوتية التي تعتبر أساس العالم الإلكتروني، عكس الصيرفة التقليدية التي تعتمد على أساس ورقي متوفر دائما.

الفرضية الثانية: والتي تنص على أن **بنك التنمية المحلية BDL وكالة تيارت 466 يعتمد في تقديم جميع خدماته على أساليب الإلكترونية،** الفرضية خاطئة لأن بنك التنمية المحلية وكالة تيارت 466 تبنى أساليب إلكترونية متطورة بشتى أنواعها كالبطاقات الإلكترونية والهاتف المصرفي وتطبيقات الهواتف الذكية، إلا أنه لم يصل بعد إلى مستوى تعميمها الكلي، إذ مازال يعتمد في تقديم بعض خدماته على الصيرفة التقليدية كالشيكات الورقية والنقود الورقية.

النتائج: بعد إستعراضنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

- الصيرفة الإلكترونية هي إستعمال أو تقديم خدمات مالية بوسائل إلكترونية؛
- تعمل الصيرفة الإلكترونية على اختصار الوقت والجهد والتكلفة؛
- تساعد الصيرفة الإلكترونية على تخفيض تكاليف إنتاج الخدمة المصرفية؛
- يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية لانخفاض محسوس في استخدام وسائل الدفع التقليدية؛
- تعتبر وسائل ووسائط الدفع الإلكترونية من بطاقات، شيكات، نقود إلكترونية إضافة إلى الصرافات الآلية، الهواتف المصرفية والأنترنت المصرفية أكثر التقنيات انتشارا واعتمادا في العالم نظرا لما توفره من اختصار في الوقت، الجهد والتكلفة؛
- تمثل الأنظمة المصرفية كأنظمة التبادل والتسوية أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية الحديثة؛
- تعتبر تجربة الجزائر مع الخدمات الإلكترونية تجربة فنية فلا يمكن الحكم عليها بالفشل ولا بالنجاح؛
- شهدت الجزائر في مسار تبنيها للصيرفة الإلكترونية عدة محطات هامة؛

- نقص الوعي الكافي للجزائريين بمنافع الصيرفة الإلكترونية أخر عجلة تقدمها؛
- إن إستخدام الصيرفة الإلكترونية أصبح ضرورة لابد منها لنجاح المؤسسات وخاصة في الصناعة البنكية؛
- لا تزال البنية التقنية التحتية في الجزائر تعرف تأخر ملحوظا خاصة في مجال الأنترنت؛
- تقوم الجزائر بعدة جهود لتدارك النقائص التي تحول دون تعزيز الصيرفة الإلكترونية.
- يحاول بنك التنمية المحلية BDL استخدام أساليب إلكترونية في الصيرفة لمواكبة التطورات التكنولوجية العالمية؛
- تقوم وكالة تيارت 466 التابعة لبنك التنمية المحلية بتنفيذ المهام المنوطة بها في إطار السعي نحو تحقيق أهداف البنك وتعزيز الصيرفة الإلكترونية؛
- تقدم وكالة تيارت العديد من البطاقات البنكية لمختلف زبائن البنك من مؤسسات وأفراد كالبطاقات المحلية والبطاقات العالمية؛
- توفر الوكالة البنكية لزبائنها أجهزة الدفع الإلكتروني TPE الذي لا يشهد استخدامه إقبالا كبيرا من طرف التجار نتيجة لنقص الوعي حوله؛
- عدد شبابيك وكالة تيارت الخاصة بالصرافات الىلية محدودة وضئيلة بحيث يوجد جهاز GAB واحد مثبت على واجهة الوكالة بينما ينعدم وجود شبابيك DAB؛
- تقدم الوكالة معظم خدمات الصيرفة الإلكترونية مجانا بينما تفرض رسوما متفاوتة على الخدمات التقليدية؛
- تعمل الوكالة بالعديد من الانظمة العالمية كنظام سويفت والانظمة المحلية كنظام ATCI والداخلية كنظام النصر.

الإقتراحات والتوصيات: تتسم دراستنا إنطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها على جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- يجب ويستحسن الإهتمام أكثر بمجال الصيرفة الإلكترونية؛
- الحرص على تطبيق الأنترنت المصرفي بدقه أكبر؛
- ضرورة تطوير أجهزة الصراف الآلي؛
- ضرورة عصرنة نظام الإعلام والدفع والتطوير ووسائل الدفع النقدي؛

- العمل على تحسين وتنويع الخدمات المقدمة من طرف البنك وإبتكار منتجات مصرفية لزيادة القدرة التنافسية لها؛
- يجب أن يكون الموظفون أكثر خبرة ودراية في مجال الإلكترونيات؛
- رفع الحظر عن التعامل بالعملات الافتراضية والاستثمار فيها؛
- نشر الثقافة الإلكترونية في المجتمع الجزائري وتحفيزها؛
- القيام بحملات تحسيسية للعملاء بمزايا الخدمات المصرفية الإلكترونية وأهميتها.

آفاق البحث: في نهاية بحثنا نتمنى أن نكون قد وفقنا ولو بشيء قليل في إنجازه والإحاطة بجوانبه، إلا أنه لازالت هناك العديد من النقاط التي تحتاج إلى تحليل وبحوث جديدة، لذلك إقترحنا أهم المواضيع ذات الصلة والتي نذكر منها:

- دور التطور التكنولوجي في تطوير البنوك الجزائرية؛
- آفاق الصيرفة الإلكترونية وفرض تطبيقها على البنوك ومتطلبات تطويرها في الجزائر؛
- بنك التنمية المحلية ودوره في دعم النظام المصرفي الجزائري؛
- دراسة مقارنة بين الصيرفة الإلكترونية والصيرفة التقليدية؛
- إستراتيجيات تطوير البنوك الإلكترونية في الجزائر؛
- معيقات تقدم الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

I-/ مراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1_ إبراهيم بن أحمد بن محمد يحيى، **النقد الإفتراضي بتكوين أنموذجا**، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، الرياض، السعودية، الطبعة 1، 2017.

2_ إلياس حداد، **الأوراق التجارية في النظام التجاري السعودي**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، بدون طبعة، 1987.

3_ باطلي غنية، **وسائل الدفع الإلكترونية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، الطبعة 01، 2018.

4_ خباية عبد الله، **الإقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، الطبعة 1، 2007.

5_ خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2006.

6_ خالد أمين عبد الله، إسماعيل طراد، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2001.

7_ خالد وهيب الراوي، **العمليات المصرفية الخارجية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2009.

8_ غنيم أحمد محمد، **التسويق والتجارة الإلكترونية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة 1، 2008.

9_ محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **التجارة الإلكترونية**، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، بدون طبعة، 2016.

10_ محمد عبد حسين الطائي، **التجارة الإلكترونية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 01، 2019.

11_ ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، **الصيرفة الإلكترونية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1، 2008.

12_ وائل الدبيسي، **دليل العمليات الإلكترونية في القطاع المصرفي الواقع والآثار القانونية**، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 2010.

13_ وسيم الحجار، **أهمية مساواة السند الإلكتروني بالسند الورقي وإصدار تشريع يكفل ذلك ويضع له ضوابط**، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، بيروت، لبنان، بدون طبعة، 2009.

14_ وسيم محمد الحداد وآخرون، **الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة1، 2012.

ثانيا: أطروحات ورسائل

15_ بوعافية رشيد، **الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، البليدة، الجزائر، 2005.

16_ جلال الدين نور، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر،2006.

17_ حدو عبد اللطيف، حميري محمد، **الإدارة الإلكترونية في البنوك الجزائرية واقع وآفاق**، مذكرة ماستر في إدارة الأعمال ،كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022.

18_ صفاء يوسف القواسمي، **المسؤولية القانونية الناشئة عن عمليات المقاصة الإلكترونية للشيكات في القانون الأردني**، رسالة ماجستير في القانون، تخصص القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009.

19_ عبد الباقي روابح، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2011.

20_ عبد الرحيم وهيبة، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص البنوك والتأمينات، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

21_ فضيلة شيروف، **أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية –دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص التسويق، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

22_ كرغلي أسماء، **اليقظة التكنولوجية كأداة لزيادة القدرة التنافسية للبنوك–دراسة مرجعية للبنوك العامة بمقر ولاية البويرة**–، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص التسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014.

23_ محمد بن قينان، **الكمبيالة الإلكترونية دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير في القانون، تخصص القانون الخاص، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، 2013.

24_ نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم المالية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.

ثالثا: مجلات ومقالات علمية

25_ أحمد إبراهيم فاضل، **إطار مقترح للمعاملة الضريبية للعملات المشفرة**، قسم المحاسبة، القاهرة، مصر، 2020.

26_ أديب قاسم شندي، الصيرفة الإلكترونية أنماطها وخيارات القبول والرفض، **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، جامعة بغداد، العراق، العدد27، 2011.

27_ العياطي جهيدة، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية تحليل إحصائي حديث لواقع وآفاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، العدد 01، 2016.

28_ بلعايش ميادة، بن إسماعين حياة، مشروع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 16، ديسمبر2014.

29_ بلهادي عبد القادر، نزعي عز الدين، متطلبات الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية من وجهة نظر عمالها، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، جامعة زيان عاشور،الجلفة، الجزائر، 2007.

30_ تومي إبراهيم، تقييم تجربة استخدام نظامي التسوية الإجمالية والدفع المستعجل والمقاصة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد 46، 2017.

31_ جميل أحمد، رشام كهينة، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، **مجلة الإقتصاد الجديد**، المركز الجامعي بخميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، 2009.

32_ نبيل ذنون، منال مربون مبارك، معيقات تطبيق الصيرفة الإلكترونية في القطاع المصرفي الحكومي، **مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعية**، جامعة بغداد، العراق ،العدد 25، 2010.

33_ زايد محمد، البطاقات الذكية كأداة لتفعيل التجارة الإلكترونية، **مجلة ضياء للدراسات القانونية**، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، العدد02، 2021.

34_ سعيدي عزو، الامن التقني للدفع الالكتروني أي فعالية؟،**مجلة معالم للدراسات القانونية و السياسية**، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، العدد 02، 2017.

35_ سهيلة بن دريس، محمد حمو، واقع الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية وآفاق تطويرها، **مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال**، الشلف، الجزائر، العدد 02، جانفي 2020.

36_ عبد العظيم أبو زيد، بطاقات الائتمان قضايا اقتصادية وشرعية معاصرة، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، العدد 03، 2015.

37_ عرابة رابح، دور تكنولوجيا الخدمات المصرفية الإلكترونية في عصرنة الجهاز المصرفي الجزائري، **مجلة الأكاديميات للدراسات الإجتماعية والإنسانية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 08، 2012.

38_ عصام الدين، أحمد محمد، عملة البتكوين، **مجلة المصرفي**، الخرطوم، السودان، العدد 73، 2014.

39_ علي بودلال، إعتماد وسائل الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية المتداولة في الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة**، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، العدد 05، 2018.

40_ غندور غسان فاروق، طرائق السداد الإلكترونية و أهميتها في تسوية المدفوعات بين الأطراف المتبادلة، **مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، العدد 01، 2012.

41_ كامل أمين مصطفى عز الدين، الصيرفة الإلكترونية، **مجلة المصرفي**، بنك السودان المركزي، الخرطوم، السودان، العدد 26، 2002.

42_ كردي نبيلة، الشيك الإلكتروني، **مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية**، جامعة تبسة، الجزائر، العدد 13، 2016.

43_ لرجان وليدة، قلال مريم، ضرورة مواكبة وسائل الدفع الإلكتروني لتطورات العصر الحالي، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي الونشريسي، تيسمسيلت، الجزائر، العدد04، 2018.

44_ محمود، هند فالح، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البتكوين)، **مجلة جامعة تكريت للحقوق**، تكريت، العراق، المجلد 4،العدد 03، 2009.

45_ ديدوش هاجرة، دور الصيرفة الإلكترونية في تحسين الخدمة المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 26.

46_ يصيري محفوظ، نظام الدفع الإلكتروني الجزائري كآلية لتطوير وسائل الدفع الجديدة، **مجلة دراسات وأبحاث**، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، مجلد 11، العدد 04، 2019.

رابعا: جرائد رسمية

47_ القانون رقم 16-09 **المتعلق بترقية الإستثمار** المؤرخ في 3 أوت 2016 الصادر بالجريدة الرسمية.

48_ القانون رقم 18-04 **المتعلق بالحماية الشخصية في مجال المعالجة الآلية للبيانات** المؤرخ في 25 جانفي 2018 الصادر بالجريدة الرسمية.

49_ القانون رقم 20-05 **المتعلق بتنظيم النشاط المصرفي** المؤرخ في 22 جانفي 2020 الصادر بالجريدة الرسمية.

خامسا: مؤتمرات وملتقيات

50_ حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، **المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو آداء متميز في القطاع الحكومي**، معهد الإدارة العامة، الرياض، السعودية، 1-4 نوفمبر 2009.

51_ ربوح عبد الغني، تطبيق أنظمة الصيرفة الإلكترونية في البنوك الجزائرية بين الواقع و الآفاق، **المؤتمر الدولي العلمي حول إصلاح النظام المصرفي بالجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة**، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي11 – 12 مارس 2008.

52_ شول شهرة، مدوخ ماجدة، **الصيرفة الإلكترونية : ماهيتها مخاطرها حمايتها**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة- مخاطر- تقنيات، جامعة جيجل، الجزائر، يومي: 06 / 07 جوان 2005.

53_ شيرين بدري البارودي، **دور إقتصاد المعرفة في تطوير الخدمات الإلكترونية دراسة تحليلة عن البنوك الإلكترونية**، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية،2006.

54_ محرز نورالدين وضيد مريم، نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية مع الإشارة لحالة الجزائر، **الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر مع عرض تجارب دولية**، المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى، الجزائر، يومي 26-2011/04/27.

II- مراجع باللغة الأجنبية:

55_Kornel Terplan, **Electronic Bill Presentiment and Payment**, CRC press , Boca Raton Florida. USA, 1st Edition, 2003.

III- مواقع الأنترنت:

56_ الموقع الرسمي لقناة إندبندنت عربية، **https://www.independentarabia.com**.

57_ الموقع الرسمي لشركة ساتيم، **www.satim.dz**.

58_ الموقع الرسمي لشركة الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية،**www.aebs-tech.com**.

59_ الموقع الرسمي لتجمع النقد الآلي بالجزائر، **www.giemonetique.dz**.

60_ الموقع الرسمي لبنك الجزائر، **www.bank-of-algeria.dz**.

61_ الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، **www.bdl.dz**.

62_ الموقع الرسمي لبنك التنمية المحلية، **www.bdl.dz**.

63_ الأنترنت، الصفحة الرسمية لبنك التنمية المحلية على منصة تويتر، **www.twitter.com/banquebdl**.

64_ الأنترنت،الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، **www.radioalgerie.dz**.

ملخص:

أدى التقدم التكنولوجي والتطورات العلمية في المجتمعات المتقدمة إلى تحسين بنية النظام العالمي الاقتصادي، حيث شهد العمل المصرفي تقدما ملموسا في مجال تطوير المعاملات المالية من خلال تبني نظام الصيرفة الإلكترونية، كما شهد هذا القطاع أيضا تنافسا شديدا بسبب نمطية الخدمات المقدمة إلكترونيا، وكل هذا من أجل رفع كفاءته، ونظرا لذلك اتجهت الجزائر لتبني هذا النهج من الصيرفة لما له من أثر بالغ على الاقتصاد المحلي وعلاقته بالاقتصاد العالمي، فقامت بتعميم البطاقات الإلكترونية ووسائط الدفع والسحب الإلكترونية والانضمام لأنظمة صيرفة عالمية وتطوير أخرى محلية خاصة بها لمواكبة تحديات العصر.

لذلك كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تبيان ماهية الصيرفة الإلكترونية ومدى تطبيقها في الجزائر من خلال دراسة مثال بنك التنمية المحلية وكالة تيارت، حيث توصلت هذه الدراسة لنتائج تفيد بأن الصيرفة الإلكترونية على الرغم من جهود الدولة الجزائرية لدعمها إلا أنها مازالت بحاجة لاهتمام أكثر.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإلكترونية، البطاقات الإلكترونية، وسائل الدفع الحديثة، وسائط الدفع الإلكترونية، أنظمة الدفع الإلكترونية.

Summary:

Technological advancements and scientific developments in advanced societies have improved the structure of the global economic system. Banking has seen significant progress in the field of financial transactions through the adoption of electronic banking. This sector has also witnessed intense competition due to the standardization of electronically provided services, all aimed at increasing efficiency. In light of this, Algeria has adopted this approach to banking due to its significant impact on the local economy and its relationship with the global economy. Algeria has implemented electronic cards, electronic payment and withdrawal methods, joined global banking systems, and developed local systems to keep up with the challenges of the modern era. Therefore, the main objective of this study was to demonstrate the nature of electronic banking and its implementation in Algeria through a case study of Banque de Développement Local, Tiarat Agency. The study concludes that despite the efforts of the Algerian government to support electronic banking, it still requires more attention.

Keywords: electronic banking, electronic cards, modern payment methods, electronic payment methods, electronic payment systems